السودان:

الشمال، الجنوب، والثورة

حسام الحملاوي

تقديم:

لا يسعى هذا المقال إلى سرد التاريخ النضالي للجماهير السودانية – فهذا شئ يحتاج إلى مجلدات ضخمة – بقدر سعيه لتقديم رؤية مادية تاريخية لأهم المنعطفات التي شهدها الصراع الطبقي بالمجتمع السوداني على مدار قرن ونصف. ويتضمن ذلك إلقاء الضوء على بعض الجوانب، والإجابة عن بعض التساؤلات التي تعمد معظم القوى إلى طمسها أو تجاهلها أو تقديمها بصورة مغايرة للواقع:

- ما هو الدور الذي لعبته البرجوازية المصرية في السودان على مدار قرن ونصف؟ وهل كانت بحق "الشقيقة الكبرى" للشعب السوداني؟

- إلى أي مدى تلعب أزمة الجنوب دور "عامل تثوير" في المجتمع السوداني؟ وما هي علاقتها بالانقلابات العسكرية والانتفاضات الجماهيرية بالشمال؟

- هل ساهم الدور الذي لعبته الستالينية –ممثلة في الحزب الشيوعي السوداني– في دفع الحركة العمالية السودانية أماماً؟ أم عرقلها وأفسد الثورات الجماهيرية التي حدثت؟

- هل توجد مؤامرة على تقسيم السودان؟ وهل من مصلحة الدولة الإمبريالية أو دول المنطقة انفصال الجنوب؟

- هل تواجد فرق جوهري بين تجمع المهدي/ الميرغني وسلطة الترابي/ البشير؟ وهل كان الصراع بينهما هو صراع بين الليبرالية الديمقراطية والديكتاتورية العسكرية؟

السودان تحت الحكم المصري–التركي:

قبل دخول الغزو المصري التركي سيطرت على السودان ممالك مختلفة لا تجمعها حكومة مركزية موحدة. ومن أشهر تلك الممالك مملكة الفونج التي سيطرت على شمال السودان وعاش نبلائها على نهب فائض الإنتاج الزراعي من الفلاحين لتدعيم حكم مدنهم التي ضمت الحرفيين والعبيد والتجار. واشتغل النبلاء بالتجارة والإغارة على القبائل الأخرى من أجل جلب العبيد والعاج والذهب. ومن الجدير بالذكر أن العرب خلال القرون الماضية قد نجحوا في أسلمة وتعريب الشمال باستثناء بعض الجيوب الصغيرة التي نجحت في المقاومة مثل البجة –الذين اعتنقوا الإسلام ولكنهم احتفظوا بلغتهم وثقافتهم– في الشرق، والفور في أقصى الغرب، وجبال النوبة في الجنوب الغربي.(1)

وبصعود محمد علي للحكم في مصر بدأت الطبقة الحاكمة المصرية تنظر للسودان في إطار خططها للتوسع الاستعماري في المنطقة لتأسيس إمبراطورية مصرية حديثة.

اجتاحت القوات المصرية–التركية السودان ونجحت في قهر جميع أشكال المقاومة القبلية بسبب التفوق التكنولوجي للجيش المصري آنذاك، وتم إدماج الجنوب في الإدارة المصرية الجديدة. وبعد هزيمة القيادات التقليدية القبلية، عمد محمد علي إلى إدماجهم في الإدارة المصرية واستخدامهم لقهر الجماهير السودانية، فمثلاً أعفى المصريون قبيلة الشيقية – التي أبلت بلاءً حسناً

في مواجهة الغزو المصري– من الضرائب وتم تجنيد أبناءها في الجيش المصري، ووكلت لهم مهمة جمع الضرائب من الفلاحين السودانيين، الشيء الذي فعلوه بكل قسوة.(2)

أعطى الاحتلال المصري دفعة قوية لتجارة العبيد، فما أن استتبت الأمور للإدارة المصرية حتى بدأ الحكام المصريون في إرسال حملات وغزوات منظمة إلى الجنوب للحصول على العبيد. أصبحت لتجارة العبيد أسواقاً في السودان ومصر والجزيرة العربية. وكانت مرتبات الموظفين والضرائب تدفع أحياناً في شكل عبيد. وقد أوصى محمد علي بأن "لا يكون الرقيق المأخوذ بدل الفردة (أي الضريبة) من النساء أو الصبيان وما إليهما، بل أن يكونوا عبيد ذكور من الشبان الأقوياء الذين يوافقون مصالحنا".(3) أدت الضرائب الباهظة التي فرضها المصريون على الفلاحين للضغط من أجل زيادة الإنتاج الزراعي إلى زيادة الطلب على العمل العبودي. وكأي قوة استعمارية دأبت الإدارة المصرية على نهب الموارد السودانية بطريقة منظمة، فتم نهب الصمغ والعاج وريش النعام من أجل التصدير للسوق العالمي. ونهبت الثروة الحيوانية من جمال وأبقار وثيران وكباش لسد احتياجات مصر من اللحوم ومنتجاتها الصناعية من الجلود والصوف. وكان النهب يتم عن طريق الحملات العسكرية أو بشراء الحيوانات من أصحابها بأبخس الأثمان. ولنوضح مقدار النهب يكفى أن ننظر للأرقام عن الكميات التي صدرت إلى مصر في عام واحد (1835 – 1836) : 4000 ثور، 7000 بقرة، 250000 جلد بقر، 64000 جلد ماعز، 19600 جلد ضأن، وظلت تلك الكميات في الازدياد المستمر طوال فترة حكم المصريين.(4) وقد استعان المصريون بطائفة الختمية وهى إحدى الطرق الصوفية المنتشرة بالسودان – بجانب طائفة المهدية – لتثبيت حكمهم. وقد أسست قيادات الختمية علاقات تجارية/ سياسية وطيدة بمصر استمرت حتى القرن التالي.

في عهد الخديوي إسماعيل ازداد عبء الضرائب بشكل كبير على القبائل السودانية لسداد قروض مصر للدائنين الأوروبيين ودفع فواتير الحروب المصرية للسيطرة على منابع النيل في الحبشة.(5) وواكب ذلك تدفق التجار المصريين والأوروبيين على الجنوب سعياً وراء العاج والمحاصيل والجنود الذين يمكن استخدامهم لمهاجمة القبائل الأخرى للحصول على العبيد.

أدى الاقتصاد الاستعماري إلى حدوث تغيرات في بنية المجتمع السوداني. تدخلت الدولة بقوة في الاقتصاد وحولته من اعتماده على التجارة ضيقة النطاق للإنتاج الحرفي والزراعي المتخلف إلى آخر يعتمد على نظام تجاري متقدم للإنتاج السلعي المرتبط بالسوق الرأسمالي العالمي. بدأت المدن في النمو بالشمال، فأنشئت الخرطوم وكسلا ومدن أخرى لتكون حاميات عسكرية ومراكز إدارية. ولعب التجار الأوروبيون– وبالذات اليونانيون – بالعاصمة دوراً حيوياً في التصدير وتعميق ارتباط السودان بالسوق العالمي. استفاد البيروقراط المصريون الذين أداروا الاحتكارات المصرية بالسودان استفادة كبيرة عن طريق الفساد ونهب المال العام. أعطى نمو القطاع التجاري دفعة قوية لنمو وتنشيط التجار السودانيين أيضاً وبالذات أولئك المنتمين لطائفة الختمية.(6)

واجه النظام المصري صور مختلفة من المقاومة التي تراوحت بين مقاومة سلبية بهروب القبائل السودانية من مناطق النفوذ المصري إلى مقاومة راديكالية بانتفاضات مسلحة لبعض القبائل وتمرد جنود الجهادية. إلا أن المقاومة أخذت شكل جديد بقيادة محمد أحمد المهدي لها. استطاع المهدي وأنصاره حشد القبائل السودانية وراءهم وأشعلوا ثورة 1881 التي نجحت في إلحاق هزائم ساحقة بالمصريين ثم البريطانيين الذين احتلوا مصر عام 1882 وحاولوا استعادة السودان وخرجت الثورة المهدية منتصرة بحلول 1885.

السودان تحت الحكم البريطاني–المصري:

ولكن الدولة السودانية المهدية المستقلة لم تستمر كثيراً فقد انهارت باجتياح جحافل الجيش البريطاني– المصري في 1898 الذي هدف لاستعادة السودان واستعمارها مرة أخرى. وقد أرسلت مصر جزءاً كبيراً من جيشها في تلك الحملة ودفعت معظم تكاليفها. وبعد ذلك جلس المستعمرون ليتقاسموا الغنيمة فخرجت للنور اتفاقية الحكم الثنائي (الكوندومينيوم) التي وضعت السودان تحت حكم إدارة مشتركة من البريطانيين والمصريين، وبالطبع كانت اليد العليا لبريطانيا. وتركزت معظم السلطات في يد الحاكم العام الذي يعينه الخديوي بتوصيات من بريطانيا، وعادة ما احتفظ الحاكم العام بمنصب سردار (قائد) الجيش المصري.(7)

أكمل الاستعمار البريطاني – المصري مسيرة التنمية الرأسمالية التي بدأها الاستعمار المصري – التركي في السودان. ازداد تدخل الدولة على مستوى الملكية والإدارة في مشاريع إنتاج المحاصيل النقدية باستخدام الميكنة الحديثة لسد الطلب في السوق العالمي وبالتالي ازدهر القطاع التجاري الزراعي. وتم تطوير طرق الري والتوسع في زراعة القطن والسكر. وتأسس مشروع الجزيرة في العشرينيات لزراعة القطن باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. احتاجت التجارة الزراعية إلى إنشاء وسائل نقل واتصالات حديثة وخدمات صناعية وتسويقية وتمويلية، وازداد توسع وظهور المدن الحديثة. تحسنت المواصلات وخطوط الاتصالات والنقل النهري، ودخلت خدمات البريد والتلغراف، وتم ربط بور سودان – كميناء رئيسي للتصدير – بالعاصمة بواسطة خط سكة حديد.(8)

ما نراه أمامنا هو صورة كلاسيكية للتطور "المركب واللا متكافئ" الذي أصبح سمة لجميع البلدان التي دخلها نمط الإنتاج الرأسمالي متأخراً. ففي البلدان الصناعية المتقدمة مثل أوروبا الغربية جاءت الرأسمالية على يد طبقة برجوازية نمت في رحم المجتمع الإقطاعي، ولكي تصل للسلطة كان عليها القيام بثورة جماهيرية حطمت بها الإقطاع بكل مؤسساته وتأتى بمؤسسات جمهورية برلمانية وإصلاح زراعي للفلاحين ومكاسب أخرى. ولكن الرأسمالية في حالة السودان وباقي الدول المتخلفة جاءت على يد الاستعمار الذي في سعيه لاستغلال ونهب موارد البلاد كان عليه إدخال الوسائل التقنية الحديثة والآليات الرأسمالية. ولكن تلك العملية لم تتم بصورة "متجانسة" بل بطريقة "غير متكافئة"، فالرأسمالية والصناعة دخلت "جيوب" صغيرة في المجتمع – في المدن بالمناطق الشمالية إذا أردنا أن نكون أكثر تحديداً، وتُرك باقي المجتمع على تخلفه بعلاقاته التقليدية في الريف والجنوب على التحديد. وبالتالي تواجدت خطوط السكك الحديد بجانب الحنطور، والجرار بجانب الشادوف، والمدينة الحديثة بجانب الريف المتخلف. وتخلق تلك العملية أيضاً طبقة عاملة صناعية متقدمة في المدن ذات حجم ضئيل ولكن بتأثير سياسي واقتصادي كبير، فالمدينة هي قلب الرأسمالية حيث تتركز عملية التراكم، وحيث يسكن رجال الأعمال والوزراء وقادة الدولة ومؤسسات الحكم والمصانع الكبيرة والبنوك. وتنمو في تلك البلد المتخلف طبقة برجوازية محلية ولكنها تختلف عن مثيلاتها في القرون الماضية بأوروبا، إذ تولد ضعيفة ومرتبطة بالاستعمار والسوق العالمي وتكون أصولها في معظم الأحوال من طبقة ملاك الأراضي الذين يبيعون جزءاً من أرضهم ويستثمرون أموالهم في الصناعة. وبالتالي تكون تلك الطبقة محافظة ورجعية ولا يمكن الاعتماد عليها في إتمام مهام الثورات البرجوازية الأوروبية الماضية؛ أهمها: الإطاحة بالإقطاع، وحل المسألة الزراعية.

نشأة الحركة الوطنية السودانية:

وأنتجت عملية التحديث في السودان طبقة برجوازية صغيرة من المتعلمين والمهنيين والموظفين الذين تحتاجهم الدولة المستعمرة لإدارة المجتمع. وتزعمت تلك الفئة الاجتماعية – التي سميت بـ"الخريجين" نسبة لتخرجهم من الجامعة وحصولهم على قسط وافر من التعليم – الحركة الوطنية السودانية. جاء معظم قادتها من خريجي جامعة جوردون التذكارية التي أنشأت في الخرطوم عام 1905.(9)

ارتمت القيادات التقليدية في أحضان الاستعمار. ففي البداية ارتكز الاستعمار البريطاني–المصري على قادة طائفة الختمية لتوطيد نفوذه وحكمه. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى وبتحول مصر إلى محمية وباشتعال الحركة الوطنية بها بدا أن استقلالها قريب، وبالتالي أصبح تقليص النفوذ المصري في السودان ضرورة للبريطانيين. فاتجهت بريطانيا إلى المهديين بصفتهم معادين لمصر وتركيا. واستخدمت بريطانيا سيد عبد الرحمن المهدي لتعبئة وتحريض المسلمين ضد تركيا. هرول المهدى على الفور لتأييد البريطانيين وحرض ضد الشبان الأتراك قادة (هيئة الاتحاد والترقي) بصفتهم كفرة وادعى أن مصلحة السودان مع بريطانيا. ووسع المهدى من مؤسسته الزراعية على جزيرة آبا –التي كان يستخدم موسم حج أتباعه لها كمصدر للعمالة الرخيصة – وكسب أموالاً طائلة. ثم سافر المهدي إلى لندن وقدم سيف المهدي كهدية إلى الملك جورج الخامس كتعبير عن الولاء.(10)

كان لأحداث ثورة 1919 المصرية تأثير قوى على الحركة الوطنية السودانية التي رأت في مثيلتها المصرية النموذج الذي يحتذى به. وجاء أقوى تعبير عنها على يد جمعية اللواء الأبيض التي تأسست عام 1923. تعاطفت الجمعية مع مصر ونادت باستقلال وادي النيل، وعبرت بالأساس عن مطالب المثقفين والطبقة الوسطى السودانية "الأفندية" التي جاء معظم أعضاء الجمعية منها : صغار الموظفين، المدرسين، الطلبة، ضباط الجيش، وصغار التجار. وطالبت بتوسيع التعليم وإنهاء احتكار الدولة للسكر وترقية السودانيين للوظائف العليا في الدولة. وبالطبع وقفت القيادات التقليدية السودانية ضد الجمعية بسبب أنشطتها الراديكالية. وفي 1924 نظمت الجمعية مظاهرات حاشدة في المدن السودانية شارك فيها الضباط السودانيون والجنود المصريون المرابطون بالسودان. ولكن بريطانيا تحركت سريعاً بعد اغتيال السردار لي ستاك – الحاكم العام للسودان – على أيدي بعض الوطنيين المصريين في القاهرة فقمعت الجمعية، وطردت القوات المصرية من السودان. فتمردت القوات المصرية والسودانية واندلع قتال عنيف سقط خلاله العديد من الضحايا.(11)

تعرضت الحركة الوطنية السودانية لانتكاسة قوية بعد هزيمة انتفاضة 1924، ولكنها بدأت تستجمع قواها تدريجياً ليشهد عام 1938 تأسيس مؤتمر الخريجين كممثل "للأمة السودانية". ورغم بداية الحركة الوطنية علمانية الطابع، إلا أن القيادات التقليدية الطائفية سرعان ما نجحت في استقطاب "الخريجين" ، وسقط المؤتمر فريسة للتناحر الطائفي بين الختمية وأنصار المهدى. فكون إسماعيل الأزهري حزب الأشقاء – المرتبط بالختمية – منادياً بالوحدة مع مصر في 1943، وفى المقابل أسس عبد الرحمن المهدى حزب الأمة المرتبط بطائفة الأنصار الذي عادى الوحدة وطالب بسودان مستقل عن مصر. طالب المؤتمر بتوسيع التعليم والفرص التجارية للسودانيين وتأميم مشروع الجزيرة.(12) لم تجد الدعاية الوطنية أي صدى في الجنوب، فلم يهتم الوطنيون بمسألة تخلف الجنوب، ومنذ البداية طالبوا بأسلمته وتعريبه وعدم فصله إدارياً عن الشمال ليكون جزء من سودان موحد ومستقل. جاءت نهاية المؤتمر عام 1945 باكتساح الأشقاء/ الختمية لانتخاباته بدعم وتمويل مصري وانسحب الأنصار منه وبقى المؤتمر مجرد واجهة حتى دمجه في الحزب الوطني الاتحادي الذي أسسه الأزهري بالتحالف مع الختمية عام 1952.(13)

نشأة الحركة الشيوعية السودانية:

ويأتي عام 1946 ليشهد تطورين جديدين في الساحة السياسية السودانية : دخول الطبقة العاملة السودانية بقوة لساحة الصراع الاجتماعي السياسي بميلاد الحركة النقابية، وتأسيس "الحركة السودانية للتحرر الوطني" (حستو) كأول تنظيم شيوعي سوداني. ويجب أن نتوقف هنا لحظة لاستعراض الأيديولوجية الستالينية التي تبنتها الحركة الشيوعية السودانية والتي ستكون سبب كل النكبات التي ستصيب الحركة العمالية لاحقاً.

أكد ماركس وإنجلز – الآباء المؤسسين للماركسية – على ضرورة توافر القاعدة المادية لبناء مجتمع اشتراكي، أي أن قيام الاشتراكية مرهون بمدى تطور الرأسمالية وتقدمها في المجتمع الذي يحدث فيه ثورة، فلا يمكن بناء الاشتراكية في بلد رأسمالي

متخلف. لاحقاً طور الثوري الروسي ليون تروتسكي أطروحة ماركس بتأكيده أن الثورة ممكن أن تبدأ من بلد متخلف يعانى من رأسمالية متخلفة وطبيعتها "مركبة وغير متكافئة" على شرط أن تمتد إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوربا الغربية. ورأى تروتسكي استحالة قيام ثورة برجوازية ديمقراطية في الدول الرأسمالية المتخلفة بسبب طبيعتها الرجعية – كما ذكرنا سلفاً في المقال – وبالتالي فإن الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على قيادة تلك الثورة الديمقراطية بالتحالف مع فقراء الفلاحين، ثم ستأخذ الثورة منحنى اشتراكي نظراً لأن العمال في قيادتها، وبانتشار الثورة أممياً إلى الدول الرأسمالية المتقدمة يستطيع عمال الدولة المتخلفة بناء الاشتراكية بمساعدة رفاقهم عمال الدول المتقدمة تلك كانت الاستراتيجية التي اتبعها البلاشفة في ثورة أكتوبر 1917. لكن عزلة الثورة بسبب فشل الثورات في الدول الأوروبية المتقدمة – بالذات ألمانيا – ثم دخول العمال الروس في حرب أهلية وتعرضهم لمجاعات وأوبئة أدى إلى انهيار الإنتاج الصناعي الروسي وتضاءل حجم الطبقة العاملة الروسية. ووجد الحزب البلشفي نفسه على رأس دولة عمالية بدون عمال! وبالتالي لكي يدير أمور الدولة أضطر إلى استخدام جيش من الموظفين القيصريين البيروقراطيين، وبدأت الطبقة البيروقراطية في التشكل والنمو والسيطرة على الدولة الجديدة، وبوصول ستالين إلى الحكم ممثلاً لتلك الطبقة الجديدة بدأ عملية تصنيع تحت إدارة الدولة البيروقراطية، وهنا تحولت روسيا إلى رأسمالية الدولة ومثلت البيروقراطية طبقتها الحاكمة الجديدة.

استغلت البيروقراطية الأحزاب الشيوعية العالمية لأغراضها الخاصة، فلم تكن تريد حدوث ثورات بأي منطقة بالعالم، فالثورة قد تمتد إلى روسيا نفسها وتهدد دعائم حكم البيروقراطية (مثل حالة الثورة الصينية 1925)، أو تفسد العلاقات التي تريد البيروقراطية السوفيتية إقامتها بالأنظمة البرجوازية الأخرى في إطار تحالفاتها الإستراتيجية العالمية. وبالتالي وضع ستالين إستراتيجية جديدة للأحزاب الشيوعية تقوم على نظرية المراحل. فأدعى أن في البلدان المتخلفة تكون مهمة الشيوعيين الدخول في جبهة شعبية مع البرجوازية الوطنية "التقدمية" لتحقيق "الثورة الوطنية الديمقراطية" وتنمية البلاد لتحقيق الثورة الاشتراكية لاحقاً وبناءها في بلد واحد. ويتجاهل هنا ستالين أممية الثورة، والطابع الرجعى للبرجوازية الوطنية، وإمكانية حدوث ثورة اشتراكية في بلد متخلف، وهى المبادئ الأساسية للبلاشفة في 1917. وتم إتباع تلك الإستراتيجية من قبل جميع الأحزاب "الشيوعية" في العالم ومن ضمنها الحزب الشيوعي السوداني.

بدأت الدعاية الشيوعية في السودان أثناء الحرب العالمية الثانية على يد بعض الضباط والمدرسين البريطانيين أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني. نجحت دعايتهم في تكوين خلية شيوعية من طلبة جامعة جوردون، في نفس الوقت تكونت خلية شيوعية من الطلبة السودانيين الدارسين بجامعة القاهرة إثر تجنيدهم بواسطة "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حدتو) كبرى التنظيمات الشيوعية المصرية. اتحدت المجموعتان ليؤسسا في 1946 "الحركة السودانية للتحرر الوطني". نجح الشيوعيون في تنظيم أول مظاهرة سياسية تحدث منذ عام 1924 في مارس 1946 ضد الاستعمار البريطاني. ثم نجحت (حستو) في النمو سريعاً خارج أوساط المثقفين فتغلغلت داخل الحركة النقابية الوليدة وبين مزارعي الجزيرة. ولدت الحركة النقابية في يوليو 1946 بتأسيس "هيئة شئون العمال" التي كان في طليعتها عمال السكة الحديد. تأسست النقابة في عطبرة وليس هذا من قبيل الصدفة، فعطبرة مركز رئيسي لخطوط السكك الحديد السودانية، ومثّل العمال وعائلاتهم حوالي 90% من سكان المدينة البالغ عددهم 40000 نسمة، واتسمت المدينة بضعف العلاقات القبلية والطائفية. كان لعمال السكك الحديدية ثقل كبير في الاقتصاد السوداني والذي كان يعتمد بشدة على السكك الحديدية في نقل السلع والمنتجات والجنود والمواطنين.(14) ترأس النقابة الشفيع أحمد الشيخ عضو اللجنة المركزية لـ (حستو)، وسيلعب لاحقاً دوراً فعالاً في الحركة النقابية السودانية.

رفضت الإدارة البريطانية الاعتراف بالنقابة، فنظم العمال – تحت قيادة الشيوعيين – مظاهرة حاشدة وأضربوا عن العمل، ولم يتراجعوا أمام تهديدات الإدارة واعتقال قياداتهم. وفى النهاية رضخت الإدارة واعترفت بالنقابة في 8 أغسطس 1947. عقب

ذلك رفضت الإدارة التفاوض حول الأجور وظروف العمل بحجة اختصاص الحكومة بتلك الأمور نظراً لملكيتها لخطوط السكك الحديدية. أدت ملكية الحكومة البريطانية للسكة الحديد إلى توجيه نضال العمال ضدها مباشرة، وساهم ذلك في إلغاء الفارق بين النضال الاقتصادي لتحسين الأجور والنضال السياسي ضد الاستعمار. وساعد على ذلك أيضاً أخذ الشيوعيين بزمام القيادة في الحركة النقابية منذ بدايتها. وفى 1948 قاد الشيوعيون العمال في إضراب عام ضد القوانين النقابية التي وضعتها الإدارة البريطانية ونجحوا في إجبارها على تعديلها. ويأتي عام 1950 ليشهد تكتل النقابات السودانية في الاتحاد العام لنقابات عمال السودان برئاسة شفيع أحمد الشيخ. دخل الاتحاد الساحة السياسية بقوة عام 1951 معلناً عن برنامج لمواجهة الإمبريالية والحصول على حق تقرير المصير للسودان. ثم تأسست "الجبهة المتحدة لتحرير السودان" بمساعدة النقابات وكانت قيادتها للشيوعيين. وتحرك الاتحاد عام 1952 ليبدأ تنظيم الفلاحين وعمال الزراعة، فعقد مزارعو الشمال مؤتمرهم الأول في عطبرة تحت رعاية عمال السكة الحديد في أغسطس 1952، تبع ذلك مؤتمر مزارعو القطن في جبال النوبة بمايو 1953، وانضم مزارعو الجزيرة للجبهة المتحدة لتحرير السودان.(15)

واكب ذلك توسع في نظام التعليم وأنشأت العديد من المدارس الثانوية بالإضافة إلى فرع لجامعة القاهرة، وأصبحت المدارس والجامعات مراكز للدعاية والتحريض ضد الاستعمار، ونجح الشيوعيون في اختراق اتحادات الطلبة. واستمر عملهم تحت أسم "الجبهة المعادية للاستعمار" حتى عام 1956.

شهدت الأربعينيات أيضاً ظهور الإخوان المسلمين في السودان تحت اسم حركة التحرير الإسلامي في 1947 كامتداد للإخوان في مصر. ركزت الحركة نشاطها في الأوساط الطلابية وانعدم تأثيرها في النقابات.(16)

الطريق إلى الاستقلال:

بدا واضحاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية انحسار المد الاستعماري أن بريطانيا لن تستطيع الاحتفاظ طويلاً بمصر، وعجل من ذلك تصاعد النضال الطبقي والوطني ابتداء من 1946 بعد أن وضح جلياً للجماهير المصرية تردد بريطانيا في الوفاء بوعودها بخصوص استقلال مصر. وهنا كانت بريطانيا حريصة ألا تكون السودان ضمن صفقة الجلاء عن مصر. وعندما أحست الحكومة المصرية بأن مفاوضاتها مع بريطانيا حول مستقبل السودان قد وصلت إلى طريق مسدود أعلن النحاس في 8 أكتوبر 1951 إلغاء اتفاقية (1899) للحكم الثنائي واتفاقية 1936. وغير الملك فاروق لقبه إلى ملك مصر والسودان، ووافق البرلمان المصري على دستور موحد لمصر والسودان بدون استشارة السودانيين، الأمر الذي فجر غضب جماهيري عارم في السودان. وردت الجمعية التشريعية السودانية بالموافقة على مشروع قرار للحكم الذاتي بعيداً عن مصر وبريطانيا. واضطرت الحكومة المصرية للتفاوض مع وفد من حزب الأمة في مايو 1952. وتحت ضغوط بريطانية – سودانية وافقت الحكومة المصرية على إعطاء السودان حق تقرير المصير. ولكن المفاوضات تأجلت إلى أكتوبر بسبب وقوع انقلاب الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952، ومثّل محمد نجيب رئيس مصر الجديد الجانب المصري في المفاوضات.(17)

لم يتحمس نجيب والضباط الأحرار بصفتهم حكام مصر الجدد للتخلي عن السودان على أمل أن يغير السودانيون رأيهم ويسعون للوحدة بعد نفي فاروق وإظهار حسن نوايا النظام الجديد بالموافقة على حق تقرير المصير. وفي آخر الأمر تم التوصل لاتفاقية بين حزب الأمة والضباط الأحرار في 19 أكتوبر وتم اعتمادها في 10 يناير 1953 بمقتضاها حصل السودان على حق تقرير المصير، على أن تخوض مرحلة انتقالية مدتها 3 سنوات يجرى خلالها انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة سودانية؛ وإجلاء القوات المصرية والبريطانية وإحلال موظفين سودانيين في المناصب الإدارية.(18)

أشعلت انتخابات 1953 صراعاً عنيفاً بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، خرج الاتحادي منتصراً باستيلائه على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بقيادة إسماعيل الأزهري. ويرجع الفضل إلى نفوذ الختمية التجاري الواسع، والتمويل المصري، وتشويه سمعة حزب الأمة بتعامله مع الإنجليز.(19)

ولكن الخطوات الحقيقية نحو استقلال السودان عن مصر تم أخذها بواسطة الأزهري نفسه. فأعلن الأزهري في إبريل 1955 تأييده للاستقلال واعتمد البرلمان السوداني بالإجماع قرار الاستقلال. أعلنت النقابات العمالية واتحادات الطلبة تأييدها للاستقلال، في حين هاجم الضباط الأحرار وصلاح سالم المسئول عن شئون السودان في مجلس قيادة الثورة توجهات الأزهري، وكثف الإعلام المصري هجومه ضد الأزهري. وأثناء مؤتمر باندونج قاطع عبد الناصر الوفد السوداني. ركز الإعلام المصري على مشكلة الجنوب وفشل الأزهري في التعامل معها، وترجمت الدعاية المصرية إلى اللهجات الجنوبية لبثها في الجنوب، ثم دعى وفد جنوبي لزيارة القاهرة حيث تم الاحتفاء به وبالتالي أعلن تأييده للوحدة مع مصر. وطالبت صحيفة الجمهورية –الناطقة باسم النظام الجديد– الأزهري بالاستقالة.(20) ولكن في نفس الوقت بدأت أزمة الجنوب تظهر على الساحة بطريقة تنبئ عن احتقان الجنوب وأن الأوضاع في طريقها إلى الانفجار.

الجنوب والطريق إلى انقلاب 1958:

لم يشارك أي جنوبي في مفاوضات الاستقلال وتحديد مصير السودان، وتزايدت مخاوف الجنوبيين بتدفق الموظفين الشماليين على جميع المناصب الإدارية في الجنوب في إطار عملية "سودنة" الوظائف التي دأبت عليها الحكومة السودانية بسرعة كبيرة ابتداء من يونيو 1954. هيأ هذا المناخ الظروف لقيام عصيان عسكري في 18 أغسطس 1955 (أي سنة واحدة قبل الاستقلال). وذلك عندما حاولت الحكومة نقل وحدات من الجيش الجنوبي إلى الشمال فتمردت القوات الجنوبية على قادتها، وتم ذبح الضباط الشماليين وبعض المدنيين. واندلع قتال عنيف عند محاولة الحكومة السودانية قمع التمرد. وسقط خلال هذا الصراع 300 قتيل معظمهم من الشماليين. وبعد هزيمة التمرد، هرب الكثير من الجنود إلى الأحراش عبر الحدود بأسلحتهم حاملين في أحشائهم بذور الحرب الأهلية التي ستفتك بالسودان حتى يومنا هذا.(21)

شعر الجنوبيون منذ البداية بتهميش شديد في النظام السياسي السوداني، ولم يجدوا بين الأحزاب الشمالية من يتبنى قضاياهم، فأسسوا الحزب الليبرالي في أكتوبر 1954 هادفاً الفيدرالية في إطار سودان موحد، ووعدت حكومة إسماعيل الأزهري الجنوبيين بالفيدرالية إذا ساندوا الاستقلال – الذي تحقق في 1 يناير 1956. وبعده تكونت لجنة لوضع دستور للدولة الجديدة ضمت 46 عضو بينهم 3 جنوبيين فقط، واستقال هؤلاء بعد عام لرفض الشماليين خيار الفيدرالية، (22) أدخلت اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتم إنشاء هيئة للشئون الدينية بوزارة التعليم مهمتها تنظيم المدارس والمؤسسات الإسلامية في الجنوب والمناطق الغير مسلمة في الشمال.

بدأت الانشقاقات تدب في الحزب الوطني الاتحادي، وما لبثت طائفة الختمية بقيادة الميرغني أن سحبت تأييدها للأزهري وحزبه وأسست حزب الشعب الديمقراطي. وسريعاً تحالف الميرغني مع المهدى للإطاحة بحكومة الأزهري العلمانية، وتم تكوين حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبد الله الخليل المنتمى لطائفة الأنصار. انكب حزب الأمة على تغيير قواعد الانتخاب بإلغائه لمقاعد الخريجين (التي سيطر الحزب الوطني الاتحادي على 3 منهم)، وتوسيع قاعدة الانتخاب للسودانيين ذوى الأصول الإفريقية الغربية (معظمهم من الأنصار)، وزيادة أصوات البدو – الذي كان معظمهم يؤيد الأحزاب الطائفية.(23)

دأب الحزب الشيوعي السوداني على البحث عن أحزاب برجوازية ليتحالف معها في "جبهة وطنية ديمقراطية"، فحاول الدخول في "جبهة الاستقلال" مع حزب الأمة لمعارضة حكومة الأزهري، إلا أن اشتراكه مع الأمة بعث الكثير من الانتقادات داخل الحزب، وخرج من الجبهة بعد قبول حزب الأمة الدخول في أحلاف عسكرية. بعد ذلك حاول الدخول في جبهة مع الشعب الديمقراطي إلا أن آماله انهارت بعد قبول الشعب الديمقراطي الدخول في ائتلاف مع الأمة في الحكم.(24)

عانت الحكومة الائتلافية من نزاعات عنيفة بين الأنصار والختمية، إذ حاولت كل طائفة زيادة مساحة رقعة نفوذها الداخلي، واختلف الحزبان حول السياسة الخارجية ففضل حزب الأمة التقارب مع الغرب وقبول المعونة الأمريكية في إطار مشروع ايزنهاور، في الوقت الذي فضل فيه حزب الشعب الديمقراطي التقارب مع مصر وإتباع سياسة الحياد الإيجابي. وزاد الطين بلة دخول السودان في أزمة اقتصادية بسقوط سعر القطن –محصول السودان الرئيسي– في السوق العالمي مما أدى بالحكومة إلى عدم بيع محصول 1957 حتى ترتفع الأسعار مجدداً وبالتالي انخفض احتياطي النقد الأجنبي من 62 مليون جنيه إسترليني إلى 8 مليون فقط. وارتعدت أوصال البرجوازية السودانية رعباً بتطوير الجنوبيين أدوات عملهم السياسي ودخولهم انتخابات 1958 بتكتل فيدرالي يطالب بالحكم الذاتي والاعتراف باللغة الإنجليزية جانب اللغة العربية والديانة المسيحية بجانب الإسلام، واكتسح التكتل الفيدرالي الانتخابات في الجنوب وحصل على 40 مقعد من الـ 46 مقعد المخصصين للجنوب.(25) وتواكب هذا مع اشتعال المواجهة بين النقابات العمالية والحكومة من أجل تحسين مستويات المعيشة وإطلاق حريات العمل النقابي فأضربت 42 نقابة – تضم 98% من قوة العمل في السودان – في أكتوبر. وأضرب طلاب جامعة الخرطوم والمزارعون تضامناً مع العمال.(26) وهنا لم تجد البرجوازية السودانية مفراً من الالتجاء للجيش. ووقع انقلاب في 17 نوفمبر 1958 بقيادة اللواء عبود.

انقلاب اللواء عبود 1958:

سبق الانقلاب – كما كشفت وزارة العدل السودانية في 1964 – اجتماعات ومباحثات مكثفة بين عبد الله خليل وقادة حزب الأمة من ناحية والجنرال عبود وقادة الجيش من ناحية أخرى لإقناعه بضرورة تدخل الجيش والقيام بانقلاب حتى يعود "النظام" في الشمال والجنوب. وبارك السيدان عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني الانقلاب فور وقوعه.(27)

قبل نظام عبود المعونة الأمريكية وشجع الاستثمار الأجنبي، وتم حل البرلمان والنقابات. ثم بدأ النظام حملة أسلمة وتعريب شرسة في الجنوب يواكبها قمع عسكري وحشي لأي شكل من أشكال المعارضة. فأُجبر الموظفون والمسئولون الجنوبيون على تغيير أسمائهم إلى أسماء عربية – سماها الجنوبيون أسماء "حكومية"، وغيرت أجازه الأحد في الجنوب إلى الجمعة، وطُرد المبشرون والقساوسة المسيحيون.(28)

هرب الكثير من القادة الجنوبيين إلى خارج السودان وبالذات إلى أوغندا والكونغو. وبعد التعرض لفظائع الحكم العسكري، قرر هؤلاء تأسيس اتحاد السودان الأفريقي الوطني "سانو"، وعملوا على كسب تأييد الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفى نفس الوقت أسس الهاربون من تمرد 1955 حركة "أنيانيا" بمشاركة رجال الشرطة الجنوبيين السابقين والمفرج عنهم من الاعتقال. بدأت الحركة عملياتها في 1963 بمهاجمة أهداف عسكرية للجيش السوداني.(29)

أما في الشمال، فقد نشط الحزب الشيوعي السوداني منذ الوهلة الأولى في التنظيم ضد حكومة عبود. وأدى نفوذ الحزب المتزايد في النقابات إلى إجبار الحكومة على تعديل قوانينها المعادية للنقابات في 1960.(30) ولكن فشل النظام العسكري في حل مسألة الجنوب والأزمة الاقتصادية فجر سخط البرجوازية السودانية نفسها، ومع اتساع الأزمة الاقتصادية أضطر عبود إلى فرض ضرائب على دخول الخريجين وأرباح الرأسماليين مما زاد من غضب البرجوازية وابتعادها عن النظام.(31) واتجهت

الأحزاب الطائفية إلى تأسيس جبهة أحزاب المعارضة في نوفمبر 1960، أيد الحزب الشيوعي الجبهة ودعم نشاطها في حين لم ينضم الختمية لها واستمروا في تأييد النظام.(32) اتسم عمل الجبهة بالكثير من الخلافات، وحاول حزب الأمة التوصل إلى حل وسط مع النظام.

اختلفت الصورة عند الحزب الشيوعي، فقاد نقابة عمال السكة الحديد في إضراب لمدة أسبوع في يونيو 1961 للمطالبة بزيادة الأجور 50%. وسيطر الشيوعيون على اتحادات الطلبة التي ترأسها الأحمدي عضو الحزب الشيوعي. وحل النظام اتحادات الطلبة بعد المظاهرات الطلابية الحاشدة التي ملأت شوارع الخرطوم في أكتوبر 1961، ومُنِعت الاجتماعات ومجلات الحائط. وفى 1963 بدأ الزخم الثوري في الوصول إلى الجزيرة حيث منع النظام انتخابات اتحاد المزارعين. عانى المزارعون من التضخم وانخفاض دخولهم بسبب انهيار سعر القطن. فطالبوا بنصيب أكبر من الأرباح، وحين رفض النظام، قادهم الحزب الشيوعي في إضراب عن العمل في عز موسم جمع القطن، فتراجع النظام واستجاب لمطالبهم، بل وسمح بإقامة انتخابات اتحاد المزارعين التي اكتسحها الشيوعيون وترأس النقابة الأمين محمود الأمين عضو الحزب الشيوعي السوداني. واكتسح الشيوعيون انتخابات الاتحاد العام لنقابات العمال بحصولهم على 45 مقعداً قيادياً من مجموع 60 ، ثم قرر الحزب الشيوعي الانسحاب من جبهة المعارضة بسبب رفض بقية الأحزاب استخدام الإضراب السياسي لإسقاط ديكتاتورية عبود.(33)

تزامنت تلك التطورات في الشمال مع اشتعال حركة الكفاح المسلح الجنوبية، وتلقى النظام ضربات موجعة وخسائر فادحة على أيدي الأنيانيا. فتفاعلت ثورة الجنوب مع غضب جماهير الشمال لتنفجر انتفاضة أكتوبر 1964.

انتفاضة أكتوبر 1964:

أجبرت الهزائم المتتالية في الجنوب النظام على فتح الموضوع للنقاش أمام الرأي العام. فاستغل الطلبة تلك الفرصة ونظموا اجتماعات في ساحات الجامعات لمناقشة القضية. سرعان ما تحولت النقاشات إلى تحريض ضد النظام، وبالرغم من تحرك النظام لمنع المناقشات قرر الطلبة استكمالها. في 21 أكتوبر 1964 تدخلت قوات الأمن لفض إحدى الاجتماعات. فاشتبك الطلبة الشيوعيون والإخوان المسلمون في صدام عنيف مع القوات التي قتلت طالباً وجرحت العديد.(34) تحولت جنازة الطالب إلى مظاهرة مشتعلة قوامها 30000 شخص، ثم أنضم المهنيون للطلبة وأسسوا 'جبهة الهيئات'، وزادت حدة المظاهرات يواكبها زيادة حدة قمع الشرطة. وأسست الأحزاب الطائفية في المقابل 'الجبهة الوطنية' لتوازن قوى المهنيين. وأخيراً جاء تدخل النقابات العمالية تحت قيادة الحزب الشيوعي السوداني واشتعال إضراب عام في الخرطوم والمدن الرئيسية الأخرى بمثابة القشة التي قصمت ظهر بعير النظام العسكري. شل الإضراب العام الحياة تماماً في العاصمة التي تدفقت عليها أعداد غفيرة من المواطنين. وعجزت المؤسسة العسكرية عن التعامل مع الموقف، إذ تعاطف صغار الضباط مع المنتفضين ورفض الجنود الاستمرار في قمع الانتفاضة. وفى النهاية سقط نظام السفاح عبود وتسلمت جبهة الهيئات إدارة البلاد وتكونت الحكومة الجديدة في 26 أكتوبر.(35)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا لم تتحول انتفاضة أكتوبر إلى ثورة اشتراكية؟ ألم يسيطر الحزب الشيوعي السوداني سيطرة مطلقة على النقابات العمالية والاتحادات الطلابية واتحادات المزارعين وهيئات المهنيين؟ الجواب يكمن في أيديولوجية الحزب الستالينية التي دفعته إلى عرقلة الحركة وتكبيل الجماهير تحت شعار أن السودان يمر الآن بمرحلة "الثورة الوطنية الديمقراطية" التي يجب أن تصل بالبرجوازية "المستنيرة" إلى الحكم لا العمال؛ التي يجب أن تنتهي بنظام برلماني لا سلطة المجالس العمالية. وبالتالي ساهم الحزب الشيوعي في تصفية الانتفاضة مقابل دخوله الحكومة الانتقالية والحصول على 3 حقائب وزارية.

الحزب الشيوعي السوداني ومسألة الجنوب:

وفى 16 مارس 1965 انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم لإيجاد حل لمشكلة الجنوب. ضم المؤتمر الأحزاب الشمالية الرئيسية – من بينها الحزب الشيوعي – والأحزاب الجنوبية. في البداية طالب الجنوبيون بإجراء استفتاء في الجنوب حول الوحدة أو الفيدرالية أو الانفصال. فرفض الشماليون. عدّل الجنوبيون مطالبهم وطالبوا بفيدرالية مع الشمال بإدارتين وجيشين منفصلين. فرفض الشماليون مرة أخرى وانهار المؤتمر، اشتعل الصراع في الجنوب من جديد.(36) من المفيد هنا أن نتوقف لحظة لاستعراض موقف الحزب الشيوعي السوداني تجاه مسألة الجنوب...

يعد لينين أهم من طوروا الأطروحات الماركسية تجاه حركات التحرر الوطني. فقد رأى ضرورة تأييد عمال الدول الاستعمارية لحق تقرير مصير مستعمرات دولهم كوسيلة لكسر شوفينية عمال الدول الاستعمارية وفى نفس الوقت رأى أهمية إعطاء التأييد "النقدي والغير مشروط" لحركات التحرر الوطني – برجوازية الطابع – التي تنشأ في المستعمرات مع الحذر بعدم إعطائها لوناً شيوعياً، فهزيمة الدول الاستعمارية على يد تلك الحركات ستضعف من قوة البرجوازية الاستعمارية وسيسهل ذلك من إمكانية وصول العمال في الدولة الاستعمارية إلى السلطة. ولذا –إذا أردنا الاختصار – دعى لينين إلى إقامة تحالف بين حركات التحرر الوطني في المستعمرات وعمال الدول الاستعمارية.(37)

لم ينتهج الحزب الشيوعي السوداني النهج اللينيني في التعامل مع حركة التحرر الوطني الجنوبية، فوقف الحزب ضد حق الجنوب في تقرير مصيره بذريعة الحفاظ على وحدة السودان من التمزق!(38) لقد تعامى الحزب عن الدور الذي يلعبه الجنوب في تثوير الشمال وإضعاف البرجوازية السودانية. لقد تغافل الحزب عن حقيقة وقوع الثورات في الشمال كرد فعل للجنوب، وتناسى استحالة وصول العمال السودانيين للحكم طالما ظل الجنوب محتل والعمال الشماليون شوفينيون ومتحدون مع برجوازيتهم في قهره. أما الطرح الذي قدمه الحزب الشيوعي فهو إعطاء الحكم الذاتي فقط للجنوب وتنميته ليصبح جزء من سودان موحد.(39) وهذا طرح إصلاحي يسعى لتهدئة الأزمة في إطار الدولة البرجوازية الراهنة وليس طرحاً ثورياً يسعى لاستخدام الأزمة في تحطيم الدولة البرجوازية التي تقهر الجنوب وتستغل الشمال.

نظام ما بعد الانتفاضة:

عقدت أول انتخابات برلمانية بعد سقوط النظام العسكري في ربيع 1965 قبل الوصول إلى حل لمسألة الجنوب، فخرجت الانتخابات "شمالية" الطابع. وخرج حزبي الأمة والاتحادي بنصيب الأسد من الأصوات، في حين قاطع حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات.(40) وحصل الحزب الشيوعي على 17.3% من الأصوات واستولى على 11 من الـ 15 مقعد مخصصين للخريجين.(41)

وما أن هدأت الموجة الثورية واستتب الوضع مرة أخرى للبرجوازية السودانية حتى ردت الجميل للحزب الشيوعي بالتآمر مع الإخوان المسلمين والأحزاب الطائفية لحل الحزب الشيوعي بتهمة الإلحاد ومعاداة الإسلام.(42) منع البرلمان رسمياً الدعاية الشيوعية في 24 نوفمبر 1965، وفى ديسمبر طرد أعضاءه من البرلمان وألغيت شرعيته.(43) وبدأت حملة تطهير للشيوعيين من الجيش والقطاع العام. ولكن لم يؤثر حظر الحزب الشيوعي على الحركة العمالية، بل ازدادت قوة وتنظيماً، وبحلول 1969 تواجدت 332 نقابة تضم 160000 عامل تحت سيطرة الشيوعيين.(44)

لم يتواجد اختلاف جوهري بين حكم البرجوازية السودانية "الديمقراطي" الجديد وحكمها "العسكري" القديم. فبعد فشل مباحثات المائدة المستديرة ازداد قمع الجيش السوداني للجنوب بطريقة تفوق الفظائع التي ارتكبها نظام عبود. فعلى سبيل المثال قام الجيش في 8 يوليو 1965 بذبح ما يزيد عن ألف جنوبي في منطقة جوبا، ثم قام بعد ثلاثة أيام باقتحام حفل زفاف في واو وقتل 76 شخص.(45) ولكن المقاومة الجنوبية نظمت قواها مرة أخرى وبدأت الأنيانيا في توجيه ضربات قاصمة للجيش السوداني. وبدأ الجنوب يلعب دوره التثويري مرة أخرى في الشمال، فبدأت أقاليم الأقليات في البجة والفور والنوبة في تطوير أدوات عملهم السياسي، وكسب حزب مؤتمر البجة 10 مقاعد في برلمان 1965، وحصل الاتحاد العام لمنطقة جبال النوبة على 8 مقاعد.(46) وواكب هذا ارتباكا في الساحة السياسية الشمالية بانشقاق حزب الأمة نتيجة لخلافات بين الصادق المهدى وعمه الهادي المهدى؛ وباتحاد الشعب الديمقراطي مع الوطني الاتحادي ليكوّنا الحزب الاتحادي الديمقراطي.(47) وتشتد الأزمة الاقتصادية لينهار احتياطي النقد الأجنبي من 53.2 مليون جنيه سوداني في 1961 إلى 13.7 مليون في 1970،(48) وتشتعل مظاهرات طلابية في الخرطوم والمدن الأخرى في نوفمبر 1968 ويلقي المتظاهرون قنابل المولوتوف على البرلمان ،(49) وتزداد الأوضاع في الجنوب تدهوراً بالهزائم المتتالية التي منى بها الجيش السوداني وبابتلاع الحرب لـ 20% من ميزانية الحكومة،(50) ومرة أخرى تكون السودان على موعد جديد مع انقلاب عسكري في 25/24 مايو 1969 على يد تنظيم "الضباط الأحرار" بقيادة جعفر النميري.

الشيوعيون والنميري... مرحلة الوفاق:

أعلن النميري تكوين مجلس قيادة الثورة برئاسته، وضم المجلس 10 أفراد بينهم مدني واحد هو بابكر عوض الله الذي أصبح رئيس الوزراء الجديد. في بياناته الأولى حاول النظام "الثوري" الجديد ارتداء ثوب "الراديكالية" فأعلن أن السلطة قد انتقلت "لأيدي العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسماليين الوطنيين الغير مرتبطين بالإمبريالية". وصرح النميري بأن السودان يجب أن "يوسع ويقوى التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية والعالم العربي ... حتى ينقطع عن السوق الإمبريالي ... ويجب أن تتوسع قاعدة القطاع العام، وبالذات في الصناعة، حتى تستبدل رأس المال الأجنبي". وأكدت الحكومة تضامنها مع المقاومة الفلسطينية في نضالها ضد الصهيونية. وتعد هذه التوجهات صورة مكررة من توجهات الحركات القومية العربية التي ألهب عبد الناصر مخيلتها، والتي أمسكت بقيادتها البرجوازية الصغيرة. فالضباط الأحرار السودانيون هم من نفس عينة الرجال التي استولت على السلطة في بغداد في يوليو 1958، أو لاحقاً في 1 سبتمبر 1969 بطرابلس، أو التي ساعدت حافظ الأسد في التخلص من منافسيه بـ "حركة التصحيح" في نوفمبر 1970.(51) ومن المهم أن نستعرض الصورة الكاملة للأحزاب الشيوعية العربية في تلك الفترة قبل أن نخوض في الحديث عن الحزب الشيوعي السوداني ومواقفه من الانقلاب.

شهدت حقبة الستينات تقارباً شديداً بين أنظمة الحكم العربية "التقدمية" مثل مصر، وسوريا، والعراق من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى. ونتج عن ذلك أن دفع الاتحاد السوفيتي الأحزاب الشيوعية العربية إلى تذيل تلك الأنظمة والحركات القومية، فدخل الشيوعيون العرب في جبهات شعبية مع برجوازياتهم وأسلموا لها القيادة، ووصل الأمر بالشيوعيين المصريين إلى حل حزبهم والانضمام للنظام الناصري. وفى الشام اكتفى الشيوعيون بلعب دوراً ثانوياً للبعثيين، وارتضوا بقرارات التأميم، والإصلاح الزراعي المحدود، والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.(52)

كان للحزب الشيوعي السوداني كوادر بداخل تنظيم الضباط الأحرار منذ بداية الستينات. لم تكن غالبية اللجنة المركزية للحزب تحبذ القيام بانقلاب، وفى 9 مايو أكد المكتب السياسي مجدداً رفضه لفكرة الوصول للاشتراكية عن طريق الانقلاب العسكري. ولكن بالرغم من ذلك اندفع الحزب لتأييد الانقلاب، وأطلق نداءاً صبيحة يوم 25 مايو لكل "العناصر الثورية" بالجيش

(أي الضباط والجنود أعضاء الحزب أو متعاطفيه) لمساندة الحركة وضمان نجاحها. وانضم 3 ضباط شيوعيين لمجلس قيادة الثورة، وضمت الحكومة المدنية 4 وزراء شيوعيين منهم جوزيف جارنج – عضو المكتب السياسي – كوزير لشئون الجنوب.(53)

رأى الحزب أن ما حدث كان انقلاباً، ولكنه انقلاب وضع السلطة في أيدي إحدى طبقات "الجبهة الوطنية الديمقراطية" وهى طبقة البرجوازية الصغيرة. وبالتالي تكون مهمة الحزب مساندة النظام الجديد ضد أي قوى تعمل على هز استقراره وفى نفس الوقت يحاول الحزب تحويل السلطة إلى الطبقة العاملة. ولكن حدث انشقاق في قيادة الحزب، فالرؤية الموضحة أعلاه ساندها عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب، في حين رأى آخرون أن الحزب قد أخطأ بعدم المشاركة الفعالة في الانقلاب وبإطلاق وصف "البرجوازيون الصغار" على قيادة النظام الجديد، رأى هؤلاء أن النظام له قدرات وإمكانيات ثورية جبارة، وأن قيادة الانقلاب من "الثوار الديمقراطيين" وليسوا برجوازيين صغار، واستندت تلك الرؤية على منظري الحزب الشيوعي السوفيتي العباقرة الذين توصلوا لنظرية "الديمقراطية الثورية" في المؤتمر العشرين للحزب. فبمقتضى تلك النظرية العبقرية: التحول الاشتراكي أصبح ممكناً في المستعمرات حديثة الاستقلال بدون أن تكون الطبقة العاملة هي قائدة هذا التحول. فتستطيع الطبقة الوسطى التي تضم المثقفين والفلاحين أن تتبوأ القيادة، وستجتاز برامجهم الرأسمالية بمحتواها "الديمقراطي الثوري" لتصبح مماثلة لبرامج الأحزاب الشيوعية. ويتبع ذلك أن النميري وزملائه من "الثوار الديمقراطيين" ويستطيعون قيادة السودان باتجاه الاشتراكية، وبالتالي تصبح مهمة الحزب الشيوعي السوداني تأييد النظام بل وحل نفسه نهائياً والانضمام لمؤسسات النظام الجديدة مثلما فعل الشيوعيون المصريون مع عبد الناصر. أما إذا كان النظام برجوازي صغير فواجب الشيوعيين يتلخص في تأييد جوانبه "الإيجابية" وتعميق البعد الاشتراكي فيه وراديكالية إجراءاته وتمهيد الطريق لإدخال باقي قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وعلى رأسها الطبقة العاملة لإتمام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ثم السير إلى الاشتراكية.(54)

إن قمامة الأفكار الستالينية التي ملأت أدمغة قادة الحزب الشيوعي أبعدتهم عن اتخاذ الموقف الثوري الصحيح من نظام النميري ونصائح الاتحاد السوفيتي ونظرياته، وجعلتهم يتخلون عن المبادئ الأساسية للماركسية. فإذا كان تعريف الاشتراكية ببساطة هو التحرر الذاتي للطبقة العاملة، فكيف يمكن أن تتحقق الاشتراكية بدون أن يشارك العمال في هذا التحول؟ كيف يمكن أن تأتى الاشتراكية عن طريق حفنة من الضباط يقفزون على الحكم ويطبقون قرارات فوقية بمقتضاها تتحول السودان إلى دولة عمالية؟ وأدى جهلهم أو تجاهلهم لنظرية رأسمالية الدولة إلى عدم فهم أن الاتحاد السوفيتي مجتمع طبقي رأسمالي بطبقة حاكمة هي البيروقراطية، وأن تلك الطبقة لها مصالح إمبريالية في المنطقة وتستخدم الأحزاب الشيوعية كمنفذين لسياساتها الخارجية في إطار صراعات الحرب الباردة، وأن النميري وزملائه – حتى وإن كانوا من البرجوازية الصغيرة قد أصبحوا ممثلين للبيروقراطية السودانية بعد وصولهم للحكم، وأن إجراءات التأميم التي أخذوها لا علاقة لها بالاشتراكية بل هي قرارات تضع الاقتصاد تحت سيطرة رأسمالية الدولة السودانية لتزيد ثروات البيروقراطيين وتراكمهم الرأسمالي، وأن تلك البيروقراطية كأي طبقة حاكمة أخرى ستقمع معارضيها "التقدميين" منهم أو "الرجعيين".

الشيوعيون والنميري... مرحلة الصدام:

بدأ التوتر يظهر في صفوف الحزب الشيوعي، فبدون مشاورة قيادته عيّن النميري 4 وزراء شيوعيين منهم 3 من التكتل المعادى لمحجوب. وبدأت وزارة الداخلية تستدعى بعض الكوادر الشيوعية للتحقيق معها في 18 سبتمبر 1969. لكن نظام النميري كان مازال ضعيفاً أمام الأحزاب الطائفية، وما كان ليستمر في السلطة بدون مساندة الحزب الشيوعي. ثم ظهرت بوادر أزمة جديدة بين الحزب والسلطة حينما صرح رئيس الوزراء عوض الله في 4 نوفمبر أثناء زيارة لألمانيا الشرقية بأن الثورة السودانية لا يمكنها التقدم بدون الشيوعيين. شجب مجلس قيادة الثورة التصريحات وتبرأ منها بزعم أن جميع الأحزاب قد حلت.

أدان الحزب الشيوعي رد فعل المجلس ولكنه عجز عن التصرف بسبب الانقسامات الداخلية، وعزل النميري عوض الله وتولى بنفسه رئاسة الوزراء في 28 نوفمبر.(55)

وفجأة وقعت انتفاضة مسلحة على جزيرة آبا موطن النفوذ التقليدي للأنصار. اشتبك الأنصار في صراع دامي مع الجيش سقط خلاله المئات من القتلى – منهم الإمام الهادي نفسه. خرج النميري منتصراً بفضل مساندة الحزب الشيوعي له. ففي 29 مارس وجهت اللجنة المركزية نداءاً للجماهير بالإسراع "وتأييد الجيش في نضاله ضد قوى الرجعية المسلحة". وعلى الفور قامت النقابات بمظاهرات حاشدة في شوارع الخرطوم لتأييد النظام ومساعدته على قمع الانتفاضة. وبعد هزيمة الانتفاضة بيوم واحد قبض على محجوب وتم نفيه إلى مصر على نفس الطائرة التي أقلت الصادق المهدى! هدف نميري إلى بث الطمأنينة في قلوب هؤلاء – داخل السودان وخارجه – الذين أحسوا بأن النظام يتجه إلى اليسار أكثر من اللازم، وإلى مكافأة كوادر التكتل المضاد لمحجوب بداخل الحزب الشيوعي.(56) وبعد أن فرغ النميري من تصفية "اليمين" بدأ ينظر إلى "اليسار"، وبات الصدام وشيكاً بينه وبين الحزب الشيوعي.

كان النميري قد أعلن في 31 مايو 1969 أنه يتم دراسة تأسيس تنظيم سياسي واحد "يضم كل المجموعات ذوات المصلحة في حماية وتأمين الثورة". ثم أصدر الميثاق الوطني – على غرار نظيره المصري – في 1 يونيو 1970 كحجر أساس للحزب السياسي الجديد الذي يضم كل "الثوّار". لم يقاطع الحزب الشيوعي لجان مناقشة الميثاق ورأى فيها بذور الجبهة الوطنية الديمقراطية. وبرجوع محجوب من منفاه في يوليو 1970 نظم مؤتمراً استثنائياً لكوادر الحزب نجح في الخروج به منتصراً على من أسماهم بـ "العناصر اليمينية" توصل المؤتمر إلى أن السودان يمر الآن بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ولا يمكن تمثيل كل القوى في حزب سياسي واحد، وبالتالي يجب أن يكون هناك نظام متعدد الأحزاب يمكن فيه للطبقة العاملة وحلفائها أن يمسكوا بالقيادة. وحيا المؤتمر النميري على إجراءاته الأخيرة بتأميم البنوك والمصالح الأجنبية ووضع خطة خمسية ونادى بتوسيع المساحة الديمقراطية في القطاع العام والريف. تبع ذلك أن دخل محجوب في صراع لاستبعاد خصومه من المراكز القيادية. فتدخل الحزب الشيوعي السوفيتي للوساطة، وكانت النتيجة أن أخذ الحزب الشيوعي السوفيتي صف "العناصر اليمينية" وطالب الحزب الشيوعي السوداني بالتحالف مع النميري لأنه نظام "تقدمي" يضع السودان على رأس الثورة الوطنية الديمقراطية العربية!!(57)

بدأ النميري هجومه، فقبضت الشرطة على محجوب وطرد 3 من أعضاء مجلس قيادة الثورة المتعاطفين مع الحزب الشيوعي. ومع ذلك أعلن جوزيف جارانج أن الشيوعيين "لا يزالوا يعتبرون الحكومة وطنية وتقدمية حتى وإن كان هناك تحفظات على بعض أعضائها" وحذر من تفرقة صفوف "الثوّار" ولكن النميري لم يتوقف، فاستغل توزيع الشيوعيين لمنشورات تندد بزيارة رئيس زائير الديكتاتور موبوتو في فبراير 1971 كذريعة لحل المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الشيوعي. وأعلن في 25 مايو تأسيسه للاتحاد الاشتراكي السوداني، وشنت الشرطة حملة اعتقالات ضد الشيوعيين بتشجيع من الرئيس المصري أنور السادات الذي كان قد خرج لتوه منتصراً على منافسيه في الحكم من فلول حاشية عبد الناصر فيما عرف بـ "ثورة التصحيح" في 15 مايو 1917.(58)

نجح عبد الخالق محجوب في الفرار من معتقله في 29 يونيو، واشتد سعار حملة ضرب الشيوعيين. وتحرك النميري لاعتقال ضباط الجيش الشيوعيين وعلى رأسهم هاشم العطا أحد قادة انقلاب مايو وزميل النميري في الضباط الأحرار. فأقدم العطا على تحريك وحدات الجيش التي يسيطر عليها الشيوعيون ونفذ انقلاباً ضد نظام النميري الذي تم اعتقاله. وأعلن العطا تأسيس

"نظام ديمقراطي يتبع طريق التطور اللارأسمالى للوصول بالسودان إلى الاشتراكية". رحبت اللجنة المركزية بالانقلاب ووصفته ببداية لفجر جديد.(59) لكن الأحداث اللاحقة أظهرت العكس، فكان الانقلاب بداية لظلام حالك للحزب والطبقة العاملة السودانية.

كان لانقلاب 19 يوليو1971 ثلاث قادة : هاشم العطا ، بابكر النور عثمان ، فاروق عثمان حمد الله. وباستثناء هاشم العطا كان قادة الانقلاب في لندن وقت وقوعه مما يبين سرعة تنفيذ الانقلاب بدون تخطيط جيد. ركز العطا على كسب تأييد القوات المتواجدة بالخرطوم وأهمل باقي المناطق،(60) ونجح وزير دفاع حكومة النميري في الهرب إلى القاهرة، ودبّر بمساعدة الحكومتين المصرية والليبية انقلابا مضاداً. وفى الصباح 22 يوليو نقلت طائرات سلاح الجو المصري 2000 جندي إلى الخرطوم،(61) وأمر السادات القوات المصرية المرابطة بجبل الأولياء بالهجوم على الخرطوم ومساعدة قوات النميري في الإطاحة بالشيوعيين .واعترضت ليبيا الطائرة القادمة من لندن التي كانت تقل باقي قادة الانقلاب، وقبضت علي بابكر النور وفاروق عثمان (لاحقاً سلمهما القذافي إلى النميري وتم إعدامهما). وبحلول 22يوليو – أي بعد72 ساعة من وقوع الانقلاب الشيوعي – استرجع النميري زمام القيادة.(62) وتدفقت حمامات الدم في كل مكان، فقتل المئات من الشيوعيين في الشوارع أو بعد محاكمات سريعة صورية. وضمت قائمة الضحايا قادة الحزب مثل عبد الخالق محجوب، جوزيف جارنج، وشفيع الشيخ. ومن الجدير بالذكر أن حكومات الكتلة الشرقية الستالينية قد انتقدت "اندفاع وتهور" الحزب الشيوعي السوداني وحمّلته مسئولية ما حدث له بعد ذلك على يد النميري، وانتقدت "عصبويته وعدم فهمه لإمكانيات نميري الثورية"!!!(63)

بعد الانقلاب، طرد النميري الخبراء العسكريين السوفيت وبدأ التوجه نحو الغرب سعياً وراء الاستثمارات الأجنبية.(64) وتقارب مع دول الخليج النفطية وانسحب من مشروع الوحدة مع ليبيا.(65) وفى نفس الوقت اتجه لتهدئة الوضع في الجنوب بعقد اتفاقية أديس أبابا التي بمقتضاها منح الجنوبيين حكماً ذاتيا ، وبالفعل توقفت الحرب الأهلية طوال فترة التزام النميري بالاتفاقية، ولم تشتعل مرة أخرى إلا عام 1983 عندما نقض النميري عهوده المبرمة. ولكن هذا لا يعني أن الجنوب عاش برخاء طوال فترة السلام، فقد استمر تعثر جهود التنمية بسبب نقص التمويل الذي كان يأتي من الحكومة المركزية في الشمال. وحدث خلاف بين الجنوبيين والحكومة حينما انتشرت أخبار مشروع إنشاء قناة جونجلي في الجنوب في إطار مشروع للتنمية الزراعية بالتعاون مع الحكومة المصرية في 1974.لم يناقش المشروع مع الإدارة الجنوبية، وكان سيسبب تأثيرات بيئية مدمرة. ودب الهلع في قلوب الجنوبيين حينما انتشرت شائعات بأن الحكومة ستوطن 2 مليون مزارع مصري في منطقة القناة . فقامت مظاهرة بقيادة طلبة مدرسة جوبا الثانوية التجارية في أكتوبر 1974 ولقي طالبان مصرعهما على أيدي الأمن. وهدأت الأمور بتأجيل المشروع برهة. ولكنها عادت للاشتعال باكتشاف البترول في منطقة بنتيو الجنوبية، وأحاطت الحكومة الاكتشافات وتعاقدها مع شركة شيفرون الأمريكية لاستخراجه بالكتمان والسرية.(66)

أما في الشمال، حاولت الحكومة باستماتة جذب الاستثمارات الأجنبية للصناعة والزراعة، ولكن يطمئن رأس المال الأجنبي أصدر النميري قانوناً في 1971 يعاقب بالإعدام لمن يشارك في الإضرابات وغيّر قوانين التأميم في يناير 1973. وتوسعت المؤسسة العسكرية لتضم 65000 جندي في 1979 – ضعف ما كانت عليه في 1969، وتضاعفت الميزانية العسكرية ما بين 1975 – 1979.(67)

حاول الأنصار بقيادة الصادق المهدي القيام بانقلاب في 1976، ولكن النميري نجح في قمع الانقلاب بعد أيام من الاشتباكات الدموية في شوارع العاصمة.(68) وبعدها مباشرة دعا في 1977 معظم القوي السياسية – ومن ضمنها حزب الأمة – إلي "مصالحة وطنية" هادفاً إلي دمجهم في نظامه. وبالفعل انضم الصادق المهدى للاتحاد الاشتراكي السوداني.(69) وانضم

للنظام قوة سياسية أخرى كانت مهمشة سياسياً لفترة طويلة، ولكنها رأت المصالحة كفرصة ذهبية لتوسيع رقعة نفوذها، تلك القوة هي الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

الإخوان والنميري:

بالرغم من اقتصار تأثير الإخوان السياسي على الأوساط الطلابية فقط في البداية، إلا أنهم نجحوا في توسيع عضوية التنظيم بقيادة الترابي في الستينيات، وجاء هذا التوسع بالأساس وسط الطبقات الوسطي الحضرية. تجنب الترابي الخوض في مسألة تطبيق الشريعة لكسب المثقفين وفضل الدوران حول المسألة بالتأكيد علي أن الحدود تطبق فقط في مجتمع إسلامي نموذجي يختفي فيه الفقر تماماً.(70) وتعمد عدم الظهور بمظهر المتشدد فنجح في تجنيد العديد من نساء الطبقة الوسطي بتأييد حصولهن علي حق التصويت، وأصدر كراساً يؤكد أن الإسلام الحقيقي يمنح المرأة نفس حقوق الرجل.(71) واستغل الأخوان جميع الفرص التي أتيحت لهم : عندما كانوا خارج السلطة لتوسيع قاعدتهم الجماهيرية بمعارضة النظام ورفع شعارات راديكالية، وعندما كانوا داخل السلطة لتوسيع رقعة امتيازاتهم والتغلغل في مؤسسات الحكومة، فساهم الإخوان في انتفاضة أكتوبر 1964 بالتحريض ضد الحكومة في الأوساط الطلابية، ثم استغلوا تواجدهم في الحكومة لتهدئة الموجة الثورية ولشن حملة ضد الشيوعية فنجحوا في كسب بعض قطاعات البرجوازية السودانية لهم. واستفادوا من فترة حكم النميري الأولي التي اضطهدهم فيها ببناء بعض التأييد الجماهيري الذي فقدوه أثناء وجودهم بالسلطة عن طريق التحريض حول أحوال الطلاب وقيادة انتفاضة طلابية فاشلة ضد النميرى في 1973. وبعد ذلك هرولوا للسلطة عندما عرض النميري المصالحة الوطنية في 1977.وتعاون الترابي مع النميري لمراجعة القوانين السودانية للتأكد من توافقها مع الشريعة. وغرس الأخوان نفسهم في القطاع المالي والمصرفي، ونجحوا في اختراقه مستخدمين أموال النفط لتكوين قطاع مصرفي إسلامي وثبتوا جذورهم بين أصحاب رأس المال.(72)

ولكن اقتراب الإخوان من السلطة تزامن مع تصاعد الصراع والغضب الشعبي تجاهها. فقد فشلت جهود النميري لجذب الاستثمارات في الخروج بالسودان من أزمتها الاقتصادية. إذ لم يزد الإنتاج الصناعي سوى بمقدار 1.3% في السبعينيات، في حين أنه كان بمقدار 5,5 % في الستينيات، وسقطت مشاركة الصناعة في الناتج الإجمالي القومي من 9% في عام 1971 إلي 8.2 % في 1980. تضخم العجز في الميزان التجاري 10مرات، وأصبحت السودان تستورد 3 أضعاف ما تصدره، عاش الاقتصاد السوداني على المعونة الأمريكية؛ وقروض صندوق النقد الدولي التي قدرت سنوياً بـ300مليون دولار خلال الفترة 1979 – 1982.(73) وفي 1978 وصل دين السودان الخارجي إلي 3.6مليار دولار ليرتفع إلي 5مليار في 1982. وزادت تكاليف معيشة عمال الخرطوم بنسبة 800% خلال الفترة 1970 – 1982.(74)

وشهدت أوائل الثمانينيات صعود الصراع الطبقي بمظاهرات طلابية في 81 – 1982،(75) وإضراب 43000عامل سكة حديد في 1981.(76)

ويجيء عام 1983 ليشهد إفلاس نظام النميري سياسياً واقتصاديا، ويعلن نميري في سبتمبر بدء السودان تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال السودان وجنوبه، لتزداد جرعات القهر التي يسومها نظامه لكادحي الشمال حتى لا يفتحوا أفواههم تجاه الاستغلال المتزايد لهم؛ ولسكان الجنوب حتى يستعيد السيطرة المباشرة على الثروات البترولية المكتشفة حديثاً، ولركوب موجة المد الإسلامي –الذي فجرته الثورة الإيرانية– بالمنطقة.

أقدم النميري على حركات مسرحية مثل تنصيب نفسه إماماً، وصّب خمور قيمتها 5 ملايين دولار في النيل (بالرغم من سمعته السيئة بالإفراط وإدمان الشراب!)، ثم أحضر فريقاً طبياً من المملكة العربية السعودية للاستفادة من خبراتهم العريقة في بتر

الأطراف. وبعدها بأسبوعين تم قطع يد سارق في ميدان عام (وقد توفى الرجل بعد 10 أيام جراء الالتهابات التي نتجت عن عملية البتر). ويشهد السودان بداية مرحلة جديدة من القمع البربري لم يشهدها من قبل. إذ تم قطع أطراف العشرات من مواطنيه البؤساء في ميادين عامة لأسباب جنائية أو سياسية، وتم جلد عشرات الآخرين بتهمة شرب الخمور. وطالت سيوف وسياط النظام الجميع بلا استثناء... المسلم والمسيحي، الشمالي والجنوبي، السوداني والأجنبي.(77)

قبل سبتمبر 1983 أخذ النميري بعض الخطوات باتجاه إعادة الجنوب تحت الحكومة المركزية الشمالية بتغيير القوانين الإدارية، وشن حملة اعتقالات للساسة الجنوبيين، ونقل وحدات الجيش الجنوبي إلي الشمال. وفي يناير 1983 تمردت الكتيبة 105 بقيادة العقيد جون جارانج وخرجت إلي أثيوبيا. ثم دخل جارانج في مفاوضات مع فصائل الأنيانيا 2 (وهى بقايا الأنيانيا التي رفضت اتفاقية السلام مع الحكومة في 1972) وتأسس الجيش الشعبي لتحرير السودان.(78)

ولكن حدث نزاع بين جارانج والانيانيا 2 حول أهداف الحركة. فمطالب جارانج انحصرت في الفيدرالية – وأيدته في ذلك حكومة أثيوبيا – في حين طالبت الأنيانيا 2 بالانفصال، وتحول النزاع إلي صراع عسكري بينهما، وأعتمد جارانج علي قبيلة الدنكا والحكومة الأثيوبية في حين اعتمدت الأنيانيا 2 علي قبيلة النوير واتجهت لطلب التأييد من الحكومة السودانية.(79) واستخدمت الحكومة السودانية الصراع لتصوير الكفاح الجنوبي بأنه نزاع قبلي، ولكن النوير تواجدوا في الجانبيين المتصارعين.(80)

بدأ الجيش الشعبي في توجيه ضربات قاصمة وإلحاق هزائم متتالية بالجيش السوداني، وتواكب هذا مع زيادة معدلات الإضرابات في الشمال. فأغلقت الحكومة المدارس في 28 أغسطس 1983 بعد موجة عارمة من مظاهرات طلاب المدارس، وأضرب الأطباء في مارس 1984 احتجاجا علي تدهور أوضاع الخدمات الطبية والأجور.(81) وتشتد حملة الكفاح المسلح الجنوبية لتتفاعل مع غضب كادحي الشمال لتنفجر انتفاضة مارس/إبريل 1985، وليلعب الجنوب دوره التثويري مرة أخرى.

انتفاضة إبريل 1985:

بدأت الانتفاضة علي أيدي شباب البروليتارية الرثة (فقراء المدن) من ماسحي الأحذية وغاسلي السيارات، فألقى الصبية منهم الأحجار علي موكب النميري أثناء توجهه للمطار يوم 23 مارس 1985 في طريقه إلي أمريكا. وعقب ذلك اشتعلت المظاهرات وهاجم الشباب الغاضب المحلات الفاخرة وحطم السيارات ومباني الأغنياء (ومن ضمنها مبنى بنك فيصل الإسلامي). تدخلت قوات الأمن لقمع المتظاهرين، فأضرب الأطباء احتجاجا علي قمع السلطة، ودخلت النقابات العمالية والهيئات المهنية ساحة الإضراب العام(82). فأضرب المحامون وعمال البنوك والبرق والتليفون والكهرباء والطباعة، وتوقف الإرسال وحركة الطيران(83). وأرسل سوار الذهب قائد الجيش رسالة إلي النميري في أمريكا يوم 1 أبريل مؤكداً بأن القوات المسلحة "ستظل وفية لقسم الولاء وستتحرك بحزم ضد المنحرفين والخونة"(84) . ولكن مع اتساع الحركة والإضراب ليشملان جميع أرجاء السودان لم يجد الجيش مفراً من الاستيلاء علي الحكم وعزل النميري في 6 إبريل 1985 لامتصاص الموجة الثورية الجماهيرية التي ابتلعت السودان.

أعلن سوار الذهب تكوين مجلس انتقالي عسكري ووعد بنقل السلطة لحكومة مدنية، فماذا كان رد النقابات المهنية والعمالية التي قادت الانتفاضة؟ فلننظر للحزب الشيوعي السوداني أكبر قوى اليسار تأثيراً في النقابات...

بالرغم من تعرض الحزب لضربات قاصمة على يد نظام النميري ومذابح 1971 إلا أنه استمر في نشاطه السياسي السري وبقى مؤثراً في أوساط العمال والمهنيين. ولكن أشاوس الستالينية الذين سيطروا على الحركة رأوا في انتفاضة إبريل 1985 ما رأوه في أكتوبر 1964... أن السودان يمر مرة أخرى بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي يجب أن تأتى بنظام برجوازي ديمقراطي للحكم. وبالتالي تركزت مطالب وشعارات الهيئات والنقابات حول بعض "الإصلاحات" السياسية مثل : نظام حكم برلماني، وإلغاء قوانين سبتمبر الإسلامية(85) ، ولم يرتفع صوت واحد مطالباً بتأسيس سلطة العمال السودانيين. وما أن داعب سوار الذهب أحلامهم "الوطنية الديمقراطية" بإعلان عزمه على نقل السلطة للبرجوازية "المدنية" والنظر في موضوع قوانين سبتمبر حتى بدأ قادة النقابات في فك الإضراب العام تباعاً ابتداء من 8 إبريل(86)، وتتنفس البرجوازية السودانية صعداء بانتهاء الموجة الثورية.

لم يلغ المجلس الانتقالي العسكري قوانين سبتمبر، ولم يأخذ خطوة يمكن وصفها بالجدية تجاه الحوار مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، بل على العكس قام النظام بشراء المزيد من الأسلحة العسكرية من الشقيقة الكبرى مصر بالإضافة إلى ليبيا والأردن للاستعداد لحملات جديدة في الجنوب(87)، وعقدت الانتخابات البرلمانية في يونيو 1986 ليخرج الحزبان الطائفيان كالعادة بنصيب الأسد من الأصوات ففاز الأمة بـ 38% من المقاعد والاتحادي بـ35.(88) ويشكل الصادق المهدي الحكومة الجديدة. أما الإسلاميين بقيادة الترابي (الجبهة القومية الإسلامية) فخرجوا بـ 18.5% من إجمالي المقاعد، وحازوا على 23 مقعداً من الـ 28 مقعد المخصص للخريجين، ويلقى هذا بالضوء على نجاح الإخوان في كوين جذور لهم في قطاع كبير من الطبقات الوسطى الحضرية ورجال الأعمال ويتبع ذلك خلق صلات حميمة بينهم وبين شخصيات هامة في الجيش السوداني.(89)

بالرغم من انتقاد الصادق المهدي لقوانين سبتمبر الإسلامية إبان حكم النميري، إلا أنه لم يعد يتكلم عن إلغائها عند وصوله للسلطة بل تحدث عن "تعديلها" لتناسب الإسلام "الصحيح".(90) ووصلت مفاوضات السلام بين الصادق وجارانج إلى طريق مسدود بسبب تمسك الأول بتطبيق الشريعة في الجنوب.(91) ويشتعل الصراع مرة أخرى.

ويجئ دخول قوات الجيش الشعبي والسيطرة على مدينتي الكرمك وقسيان ليفجر هستيريا بين الأحزاب الشمالية الحاكمة، فتناسى الجميع خلافاتهم السياسية، ورفعوا لواء الجهاد المقدس "للدفاع عن الإسلام والعروبة" ويشارك حزب الأمة مع الجبهة والاتحادي في إشعال حملة كراهية عنصرية ضد الجنوبيين ولجئوا لمصر والسعودية والعراق لطلب المال والسلاح، ونشط الإخوان في تعبئة الجماهير الشمالية باسم محاربة الشيوعية والكنيسة والإلحاد وجميع خزعبلات القرون الوسطى التي يمكن تخيلها، وعند استعادة المدينتين أقيم احتفال ضخم "بتحرير السودان".(92) ولكن ضعف الجيش السوداني وسوء تسليحه أمام قوات الجيش الشعبي كان واضحاً. وبعد أسابيع قليلة من احتفالية "التحرير" سقطت مدينة كابريتا.(93) وتتلقى الحكومة السودانية ضربة عسكرية موجعة بتوحد فصائل الأنيانيا 2، مع قوات الجيش الشعبي في أواخر عام 1987.(94)

أدى الارتباك السياسي في الساحة السودانية ورغبة الصادق في فرض سيطرته المطلقة على الحكومة إلى تعاقب الحكومات الائتلافية الواحدة تلو الأخرى في فترة قصيرة، فتشكلت الحكومة الائتلافية الثالثة في 15 مايو 1988 وضمت الأمة والاتحادي والجبهة القومية وبعض الأحزاب الجنوبية المنشقة. وارتفعت أصوات طبول الحرب، فحزب الجبهة والاتحادي شعارهما في التعامل مع الجنوب "السلام من خلال القوة" ولا يختلف عنهما الصادق المهدى كثيراً. فدعا حسن الترابي –أمين عام الجبهة (والذي احتل منصب النائب العام في القضاء السوداني)– الجيش إلى استخدام الأسلحة الكيماوية لإبادة الجنوبيين على شرط أن يتم استخدامها في المناطق التي يصعب دخول الصحفيين الأجانب لها، وحولت الحكومة معظم المساعدات الأجنبية التي كانت موجهة لمنكوبي السيول التي أغرقت السودان في 1988 إلى الجيش أو المناطق المسلمة وحرمت الجنوبيين منها.(95) ووسط كل

ذلك فاجأ الحزب الاتحادي الديمقراطي الجميع بتقديمه لمبادرة سلام مع الجيش الشعبي. مثلت تلك المبادرة محاولة يائسة للحزب الاتحادي للخروج من حالة التهميش السياسي التي كان يعاني منها في ظل تسيد المهدى ومناورات الترابي التي لا تنتهي لتوسيع رقعة نفوذه وجاءت أيضاً كمحاولة لرفع شعبيته في وقت كان مؤيدوه يهاجرون بأعداد ضخمة للانخراط في صفوف الجبهة القومية. فحاول الميرغني سبق الجميع والتوصل لاتفاق سلام مع جارانج في نوفمبر 1988.(96)

تضمنت المبادرة تجميد تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب الشيء الذي أصاب الجبهة بالجنون، فشنت حملات مسعورة ضد المبادرة، واستغل الصادق المهدى رفض الجبهة لإفساد المبادرة تحت دعوى أن الجبهة شريك رئيسي في الائتلاف ولا يمكن تطبيق المبادرة بدون موافقتها.(97)

ثم أقدم الصادق في أواخر ديسمبر على المزيد من الإجراءات التقشفية الاقتصادية في الشمال بإلغاء الدعم عن السلع الأساسية فارتفعت الأسعار بشكل مخيف (على سبيل المثال ارتفع سعر السكر بنسبة 500% !). وتتفاعل الأوضاع المتدهورة في الجنوب مع نيران غضب الجماهير الشمالية لتشتعل انتفاضة جديدة في الشمال.

انتشرت الإضرابات كالنار في الهشيم بالعاصمة وتظاهر عشرات الآلاف من المواطنين في الشوارع منددين بقرارات الصادق ومطالبين بسقوط الحكومة. وأشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن في صدامات دامية استخدمت فيها القوات جميع وسائل القمع المعروفة من الغازات المسيلة للدموع إلى الرصاص الحي لإخماد الانتفاضة. وتزداد الأوضاع سوءاً بانسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة يوم 28 ديسمبر تاركاً حكومة الصادق – الترابي في وضع لا يحسد عليه.(98)

ويزداد الطين بلة بتحقيق الجيش الشعبي لانتصارات ساحقة في الجنوب، فبنهاية عام 1988 عزز جارانج موقعه في شرق الاستوائية ودفع بالحرب شمالاً باتجاه جنوب كردفان ومناطق النيل الأزرق. وفى يناير 1989 استولى على الناصر ثم سقطت توريت في 27 فبراير، وبعدها باراجوك ونمولي ومنقلة في مارس، ثم دخل جارانج بقواته مدينة أكوبو في إبريل وبعدها واط في مايو.(99)

ويحاول الصادق المهدى في الوقت الضائع إنقاذ ما يمكن إنقاذه بتشكيل حكومة ائتلافية رابعة، وحاول التظاهر بالسعي الجدي وراء السلام وتقليل نفقات المعيشة واتباع سياسة خارجية "معتدلة"، ولكن محاولاته المفضوحة وكذبه لم ينطليا على أحد. ورفضت الجبهة المشاركة في الحكومة، وبدأت تعبئ مؤيديها في حملات معادية للحكومة في الشوارع والمساجد، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامها للقيام بالتحالف مع الجيش بانقلاب عسكري في 30 يونيو 1989 (100) بقيادة عمر البشير.

انقلاب 1989... تحالف الجيش والإسلاميين:

لقد طرح الإسلاميون أنفسهم على ضباط الجيش كالتيار السياسي الوحيد القادر على فرض الاستقرار في البلاد وقدموا للمؤسسة العسكرية شيئاً كانت هي في أمس الحاجة إليه – آلاف "المجاهدين" المستعدين لخوض الحرب ضد "الكفرة" الجنوبيين بلا هوادة، وقمع "الفتن" التي تحدث بالشمال.(101) وحل الترابي للبرجوازية السودانية مشكلة نقص الأسلحة اللازمة لقهر الجنوبيين – الشيء الذي فشل فيه الصادق بشدة، فتدفقت سيل من الأسلحة الإيرانية على الجيش السوداني. ومن الجدير بالذكر أن النظام المصري هو أول من أعترف بسلطة الترابي – البشير، وأبدى الإعلام المصري حماساً وتأييداً شديداً له،(102) مما أثار العديد من علامات الاستفهام والتكهنات حول الدور الذي لعبه النظام المصري في الانقلاب.

انهمك النظام الجديد في حملة تطهير في صفوف الجيش والمؤسسات الحكومية فتم فصل عشرات الآلاف من وظائفهم،(103) وإحلالهم بأعضاء الجبهة. وتم حل البرلمان والنقابات المهنية والعمالية وتشكيل محاكمات عسكرية سريعة لأعداء النظام الجدد، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق قوانين سبتمبر الإسلامية.(104)

وبالطبع جاء رد فعل البرجوازية السودانية (المهدى / الميرغني) تجاه الانقلاب ضعيفاً إذ اقتصر على تشكيلهم (التجمع الوطني الديمقراطي) بمشاركة الحزب الشيوعي السوداني لمعارضة حكم الجبهة، وانعقد مؤتمره الأول في لندن في فبراير 1992 وتأخرت استجابتهم سنوات لدعوة الكفاح المسلح التي لم يقدموا عليها إلا في وقت متأخر جداً لمحاولة احتواء انتصارات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي بدأت تظهر بقوة في السنوات اللاحقة.

اتجهت سلطة الترابي – البشير إلى التفاوض مع جارانج في أغسطس 1989، وأظهرت السلطة الجديدة براعة في المراوغة تحسد عليها، فخرجت باتفاق لوقف إطلاق النار الذي لم يكن سوى مهلة لالتقاط الأنفاس وتثبيت دعائم حكم الجبهة وإعادة تسليح وتجهيز الجيش والميليشيات الشعبية لخوض حربهم "المقدسة" ضد الجنوبيين. وتستمر مراوغات النظام بعقد مؤتمر للحوار الوطني حول إستراتيجية السلام وبناء الدولة الجديدة ويخرج المؤتمر بتوصيات عن الفيدرالية، ولكنها كانت توصيات فارغة المضمون إذ أكد المؤتمر ضرورة إدخال التشريعات الإسلامية كعنصر أساسي في قوانين الدولة الجديدة، وقد تم اعتقال العديد من الشخصيات العامة والمثقفين الجنوبيين المشاركين بالمؤتمر لمطالبتهم بانفصال الجنوب. ويتواكب هذا مع تقدم قوات جارانج لاستعادة السيطرة على مدينة الكرمك (105).

وعقب ذلك تفشل محادثات نيروبي في التوصل لأي شئ بسبب تعنت الحكومة السودانية وتمسكها بتطبيق الشريعة وعدم العودة إلى التعددية الحزبية. ويحاول العديد من الرؤساء الأفارقة مثل مبارك وموبوتو وموجابى والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الوساطة بين الحكومة والجيش الشعبي عن طريق مبادرة سلمية جديدة تتضمن وقف إطلاق النار وفصل القوات، ولكن الحكومة تستمر في الرفض، ولم تبد اهتماماً بالمبادرة إلا باستيلاء الجيش الشعبي على منطقة غرب الاستوائية في أواخر سنة 1990. ولكن القدر كان يدخر مفاجأتين سعيدتين للترابي وأعوانه قلبت الموازين رأساً على عقب. فقد سقط نظام منجستو الإثيوبي – الموالى للاتحاد السوفيتي – الذي كان يوفر قاعدة انطلاق الجيش الشعبي الرئيسية وبدأت تظهر على السطح بوادر انشقاق في صفوف الجيش الشعبي نفسه.(106)

أدى ذلك إلى تأخير الحكومة السودانية عمداً جولة المحادثات الجديدة التي كان من المقرر عقدها في أبوجا بنيجيريا إلى مايو 1992 لتتزامن مع بدء هجوم شمالي كاسح على قوات جارانج في الجنوب.(107) إذ تبع سقوط مانجستو واستلام الجبهة الديمقراطية الثورية بقيادة زيناوي للسلطة عواقب وخيمة على جارانج، فقد كان يجب على زيناوي رد الجميل للحكومة السودانية التي كانت تسمح بانطلاق عملياته ضد سلطة مانجستو من أراضيها. وبالتالي طرد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الأراضي الأثيوبية، وفقد جارانج قواعده الأساسية التي كان يوفرها له النظام الإثيوبي السابق، وانسحب من مناطق واسعة كان يسيطر عليها في شرق الاستوائية المجاورة للحدود الإثيوبية كنتيجة لانقطاع خطوط إمداداته من داخل الأراضي الأثيوبية، بل وساعد النظام الجديد الجيش السوداني بالقيام بحركة التفاف غادرة لمهاجمة مواقع الجيش الشعبي من داخل إثيوبيا نفسها. وتزامن ذلك مع حدوث انشقاقات في صفوف الجيش الشعبي بخروج فصائل رياك مشار ولام أكول بعد الطرد من أثيوبيا وتأسيس حركة استقلال جنوب السودان التي دخلت في صراع مع قوات جارانج. وسارعت سلطة الترابي/البشير إلى عقد صفقة مع لام أكول في يناير 1992 (فيما عرف باسم اتفاق فرانكفورت) والتي بمقتضاها أبدت الخرطوم موافقتها على حق تقرير المصير للجنوب. ولم يكن ذلك الوعد سوى وهم آخر وكذبة دنيئة تضاف إلى جميع الوعود السابقة بتقرير المصير والتي كان الشمال دائماً ينقضها، فلم

تكن تلك الحركة سوى محاولة من النظام إلى إضعاف القوات الجنوبية وشق صفوفها (108). تراكمت تلك العوامل لتضعف جارانج بشدة وبدأ مسلسل تراجعه وتلقيه خسائر فادحة بسقوط العديد من المدن الإستراتيجية مثل توريت وكبوتيا وبور.(109) ويشهد الجنوب جميع الممارسات الهمجية التي يمكن تخيلها على أيدي الترابيين في "الأراضي المحررة" من تطهير عرقي واغتصاب وتفريغ سكاني ومذابح جماعية في مدن الجنوب الرئيسية مثل واو وجوبا وملكال. ودعا جارانج التجمع الوطني الديمقراطي إلى ضرورة تبنى الكفاح المسلح وتشكيل لواء السودان الجديد، فرد الأخير بالموافقة الظاهرية ولكنه لم ينفذ خطوات عملية، فالأمل في إنهاء أزمة الجنوب على يد سيوف الترابي المسلولة كان مازال موجوداً. وبالرغم من كل ذلك لم ينته الجنوب. إذ استمر الهجوم والهجوم المضاد من قبل الحكومة والجيش الشعبي طوال فترة 1993 وبعدها.

الإمبريالية ومسألة الجنوب:

ومن المهم هنا التوقف لاستعراض الموقف الأمريكي من الصراع في السودان ولبحث موضوع "المؤامرة الإمبريالية لتقسيم السودان وتفتيت وحدة ترابه (التي لم تكن موجودة في يوم من الأيام إلا تحت قهر السلاح)". ليس صحيحاً أن هناك مؤامرة تحيكها أمريكا ودول المنطقة على تفتيت وحدة السودان، فذلك ليس من مصلحة أحد منهم. فأولاً استقلال الجنوب قد يؤدى إلى عواقب وخيمة على حكومات الجوار السوداني، فهو سيعطى دفعة لجميع الحركات الانفصالية العرقية/القبلية التي يزخم بها القرن الإفريقي، ومن المفيد هنا تذكر موقف الحكومة الإثيوبية حينما أيدت جارانج ومدته بالسلاح والعتاد لسحق فصائل الأنيانيا 2، التي كانت تدعو الجيش الشعبي لتبنى استقلال الجنوب لا المحافظة على وحدة السودان. ثانياً: إن وجود حكومة مركزية موحدة في السودان تسيطر على البترول والمياه وكافة الثروات الطبيعية ثم وقوع تلك الحكومة تحت سيطرة الإمبريالية الأمريكية بالمنطقة واستخدامها كعنصر من عناصر دعم تلك الترتيبات بوزنها الإستراتيجي أفضل بكثير من وجود حكومتين (أو أكثر) في حالة انفصال الجنوب إذ سيكون ذلك مصدر لإرباك خرائط وهز استقرار المنطقة. ثالثاً: ولتأكيد ما نقوله فلننظر إلى مواقف الحكومة الأمريكية... لم تتحرك الإدارة الأمريكية ضد مذابح 1992 وكانت معها قلباً وقالباً دون أن يؤثر ذلك على دورها "الإغاثي" هناك والذي لم يكن سوى طريق للتدخل واستقراء الأوضاع وإعادة ترتيبها، وأيدت بحماس منقطع النظير اتفاقية فرانكفورت مع لام أكول كوسيلة فعالة لإضعاف جارانج ودفعه للعمليات العسكرية الشمالية.

ولكن جاء التحول في موقف الإدارة الأمريكية مع اتضاح الفشل في تحقق الغاية السودانية/الأمريكية الممثلة في إنهاك الجنوب إلى الحدود التي تمكن من خلق سودان موحد برجوازي. بالإضافة إلى غضب الإدارة الأمريكية من محاولة نظام الخرطوم لطرح نفسه كعامل جذب للجماعات الإسلامية في المنطقة وإقامة معسكر تدريب ومراكز لنشطاءها، وتعنته الأعمى المستمر الذي أدى لإفشال جميع مبادرات احتواء النزاع التي تقدمت بها الحكومة الأمريكية ودول المنطقة، فباركت اتفاق 1994 بين جارانج ورياك مشار، ودفعت بثقلها خلف التجمع الوطني الديمقراطي الذي بدأ في تعزيز تحالفه مع جارانج لاحتوائه ضمن المخططات الإمبريالية بالمنطقة، وبدوره لم يدخر جارانج جهداً في إظهار وحدويته البرجوازية فوقع "اتفاق القاهرة" مع الحزب الاتحادي الديمقراطي في 13 يوليو 1994 الذي يقضى بـ "وحدة السودان تراباً وشعباً" ووقع اتفاقاً آخراً مع حزب الأمة في ديسمبر.(110) وتضم الاتفاقيات تركيبة عجيبة من المعادلات السياسية فهي تؤكد وحدة السودان ولكنها في نفس الوقت تتضمن وعوداً بحق تقرير المصير للجنوب والتي لم يكن هناك مفر للتقليديين من التفوه بها في نفس الوقت بعد اتفاق الحكومة مع لام أكول حول تقرير المصير، فالتجمع يجب أن يزايد على الحكومة وأن يحفظ ماء وجه حليفه الجديد جارانج أمام الجماهير الجنوبية المتعطشة لتقرير مصيرها وأمام الضغوط على قيادة الجيش الشعبي من القواعد التحتية التي تريد الانفصال لا سودان جارانج "الموحد العلماني"، فإذا أردنا الاختصار يمكننا قول أن إعلان قادة التجمع لحق تقرير المصير لم يكن سوى وسيلة للاستهلاك الدعائي. رابعاً : وأخيراً وليس آخراً هو موقف الشقيقة الكبرى مصر الغنى عن التعريف والسرد. لقد استفضنا سلفاً في المقال في سرد التاريخ الأسود لأنظمة الحكم المصرية المتعاقبة ودورها الرجعي في الحفاظ على "الأمن القومي" السوداني وضرب ما قد يهدد استقراره أو وحدة

أراضيه، والنظام المصري لعب دوراً فعالاً في وصول البشير إلى الحكم لإنهاء المظاهرات والإضرابات التي اجتاحت شمال السودان والخسائر العسكرية الفادحة في الجنوب. واستمر النظام المصري في لعب الدور نفسه حتى في مواقف المواجهة مع نظام البشير، والتي وصلت إلى محاولة اغتيال مبارك على يد أعضاء الجماعة الإسلامية في أديس أبابا بمساعدة الحكومة السودانية في 1995. ورغم أن عملية أديس أبابا كانت كارثة درامية للنظام إلا أنه استمر في أداء دور الشقيق الأكبر الناضج الذي يعرف دور نظامه جيداً في حماية الأمن القومي السوداني وثيق الصلة بأمنه الاقتصادي والمائي. فعندما حاول التجمعيون تقديم جارانج إلى الرئيس المصري في 1994 بعد تعزيز تحالفهم معه؛ رفض تماماً دعاوى حق تقرير المصير بالرغم من مكنونها الفارغ الأجوف حيث كان مازال يعتقد أن هناك أمل في الترابي لإنهاء الجنوبيين. وعندما كان اللجوء لمجلس الأمن حتمياً كان موقفه عدم التوسع في العقوبات حيث كان تقديره أن هذا الموقف سيؤدى إلى حصول جارانج فقط على الأسلحة وحرمان الترابي/البشير منها.

يتبع ذلك أن "المؤامرة على تقسيم السودان" هراء ما بعده هراء، وهى ورقة يستخدمها النظامان السوداني والمصري في ابتزاز الجنوبيين أو من يعادي السياسة الشمالية الوحشية في الجنوب.

ولم تنجح ديكتاتورية البشير/الترابي العسكرية في حل أزمة الرأسمالية السودانية الخانقة بالرغم من إجراءات التقشف والخصخصة الهمجية التي انتهجها النظام في مواجهة الجماهير السودانية بمساعدة جميع أشكال القمع من تطبيق الحدود إلى خلق "ميليشيات الدفاع الشعبي" من أعضاء الجبهة المسلحون الذين يهاجمون أعداء النظام بلا هوادة. إذ انخفضت الصادرات من 550 مليون دولار في عام 1989 إلى 210 مليون دولار في 1994، ووصل التضخم في نفس العام إلى 150% وأدى إلى زيادة الأسعار بمعدل 1500% في عام واحد بالمقارنة مع أسعار 1989، وأنخفض الحد الأدنى للأجور من 40 دولار إلى 12 دولار في الشهر.(111) مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى تعليق حق السودان في التصويت لتضخم دينها الخارجي ولسوء أدائها الاقتصادي في أغسطس 1993. وتقدم الحكومة على إجراءات مثل وقف بيع البنزين بسبب أزمة الوقود في إبريل 1993،(112) ومنع الأطباء من السفر إلى الخارج لمواجهة النقص الحاد في الأطباء في مارس 1994. (113)

ولكن الأوضاع المتدهورة بالجنوب والإجراءات التقشفية/القمعية في الشمال فجرت ردود فعل جماهيرية ساخطة ضد النظام. فتشهد مدينة مدني ثاني أكبر المدن السودانية سلسلة من الاحتجاجات خلال الأشهر الأولى من 1994 شارك فيها طلاب الجامعة والمدارس الثانوية والموظفين والعمال اعتراضا على الغلاء والنقص الشديد في المؤن وأحرق المتظاهرون بعض المنشآت الحكومية والمصالح ومحطات البنزين، وقد ردت الحكومة بإغلاق المدارس الثانوية أسبوعاً وبحملة اعتقالات وطرد من صفوف طلبة جامعة الجزيرة، وقامت إحدى المحاكم بالحكم على 60 طالباً بالجلد 20 جلدة وغرامة قدرها 10000 جنيه سوداني لكل فرد منهم، فتبرع المواطنون بمبلغ مليون جنيه أي ضعف المبلغ المطلوب. وفى نفس الشهر اشتعلت مظاهرات في مدينة قضارف شرق السودان، وامتدت المظاهرات إلى الخرطوم فاضطر الجيش إلى التدخل لمعاونة الشرطة في قمعها، واندلعت مظاهرات عمالية عنيفة في عطبرة رافقتها حرائق في ورش صيانة القطارات، كما تظاهر مئات من الجرحى والمصابين في العمليات العسكرية بالجنوب في يونيو في الخرطوم احتجاجاً على بطأ إجراءات تحويل معاشاتهم ونقص الرعاية الطبية، وأضرب المعلمون السودانيون في أكتوبر احتجاجاً على عدم صرف أجورهم، ولقوا تضامناً من طلاب المدارس.(114)

ويأتي عام 1995 ليشهد تطورات جديدة في الصراع بالجنوب وارتفاع حدة الصراع الطبقي بالشمال، فقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين نظام الجبهة بدول الجوار (إثيوبيا، أوغندا، إريتريا) واتهمت إريتريا الحكومة السودانية برعاية منظمة الجهاد الإسلامي الإريترية، واتهمتها أوغندا بمساعدة المتمردين في شمال البلاد، وقطعت أثيوبيا العلاقات بالسودان بعد ثبوت تورطها في

محاولة اغتيال مبارك بأديس أبابا.(115) وينعقد مؤتمر التجمع في أسمره عاصمة إريتريا في يونيو ليعزز تحالف أعداء الأمس من الحزبين الطائفين والحركة الشعبية والحزب الشيوعي برعاية ومباركة الولايات المتحدة ومصر ودول الجوار السوداني. ويؤدى تدفق المعونات العسكرية على الجيش الشعبي – بالإضافة إلى توحيد صفوفه مع المنشقين إلى إحراز انتصارات ساحقة على الجيش السوداني فقام باحتلال مواقع إستراتيجية في شرق الاستوائية في الطريق بين بينمولى وجوبا حتى وصل إلى موقع يبعد 14 ميلاً من جنوب كبرى مدن الجنوب.(116)

وفى الشمال خرجت أعداد غفيرة من الجماهير في مايو في مظاهرات عنيفة بالعاصمة وأم درمان احتجاجا على سوء أداء الحكومة في توفير الخدمات الأساسية من المؤن والكهرباء والمياه، ورددت الهتافات المطالبة بسقوط الحكومة وأحرق المتظاهرون الإطارات في الشوارع واشتبكوا مع الأمن اشتباكاً دامية وأعقب كل مظاهرة حملة اعتقالات واسعة وتعذيب في أقسام الأمن ومحاكمات فورية.(117)

ويشهد شهر سبتمبر انتفاضة طلابية مصغرة أعادت إلى الأذهان الدور النضالي الذي لعبه الطلاب في الانتفاضات الثورية السابقة. فقد قام الطلاب في 4 سبتمبر بمسيرة لمدير جامعة الخرطوم للمطالبة بإطلاق سراح زملائهم الذين تم اعتقالهم قبل ذلك بيومين من بيوتهم ليلاً. وتبع ذلك اعتصام طلاب كليات الغابات والمعمار والمساحة ثم تنضم إليهم كلية الآداب، ويحاول طلبة الجبهة الهجوم على المعتصمين بالأسلحة البيضاء ولكن ينجح المعتصمون في دحرهم ويرغموهم على الهروب إلى مسجد الجامعة وتحاول عناصر الجبهة معاودة الكرة برفقه قوة أمن وتتجدد الاشتباكات فتنضم مدرسة العلوم الرياضية وثانية علوم للاعتصام احتجاجاً على قمع السلطة.

فتدخل كتائب الجبهة ومعهم 1500 عنصر أمني لفض الاعتصام وينسحب الطلاب إلى الداخلية. وفى اليوم التالي تخرج مظاهرات جامعة السودان والنيلين لتلتحم بمظاهرات جامعة الخرطوم وتجوب المظاهرات الشوارع والأحياء ويردد المتظاهرون شعارات معادية لنظام الجبهة، وتغلق قوات الجيش كوبري النيل الأبيض تحسباً لتدفق مجموعات أخرى على أم درمان، وأحرق المتظاهرون سيارات فاخرة وعربات تابعة للأمن. وخرجت مظاهرات حاشدة من جامعة أم درمان الأهلية، وتمتلئ الشوارع ليلاً بالمتظاهرين من مختلف الفئات الشعبية. واستخدمت كتائب الجبهة والأمن الرصاص الحي والأسلحة البيضاء لقمع مسيرات طلابية مشتركة في اليوم التالي وسقط عشرات الجرحى ثم تدفقت ميليشيات الدفاع الشعبي الموالية للنظام والأمن الاحتياطي المركزي واقتحمت الجامعة الأهلية وانهالت بالضرب والتنكيل والاعتقال على طلاب الجامعة وعمالها وأساتذتها وصادروا الممتلكات الشخصية للطلاب كغنائم لهم، ثم أدوا صلاة شكر في ساحة الجامعة، وخرجت جحافل الأمن وطلاب الجبهة إلى الشارع هاتفين "الله اكبر هزمنا الخونة والكفرة"!! وتخرج في نفس اليوم معظم مدارس أم درمان في مظاهرات في الشوارع قمعتها السلطة بالدبابات! ويعقب ذلك في اليوم التالي مواجهات شرسة بين طلاب الجامعات وقوات الأمن والدفاع الشعبي الذين استخدموا المسدسات والمدافع الرشاشة المصوبة إلى أرجل المتظاهرين، وتنتشر بحلول يوم 14 سبتمبر القوات النظامية والدفاع الشعبي في شوارع الخرطوم وأم درمان لتقوم بتطويق الجامعات وقمع مظاهرات جامعة السودان، وتبدأ حملة اعتقالات شرسة للطلاب واعتقالات عشوائية للمواطنين والأطفال المتشردين في الأسواق والشوارع.(118)

وتحاول الحكومة السودانية خلال عام 96 عقد صفقات سياسية مع بعض المنشقين على جارانج لإضعافه ووقف التدهور الحاد في أداء الجيش السوداني في الجنوب ولكن هيهات؛ فقد وسع جارانج من نطاق عملياته شرقاً وسيطرت قواته على بلد فشلا وخور يابس النيل الأزرق قرب الحدود مع أثيوبيا ويقرر التجمع الوطني تعيين جارانج قائداً للقوات. وفى نفس الوقت استمرت

المظاهرات العفوية الجماهيرية في الانفجار بمدن الشمال احتجاجا على تردى الأوضاع المعيشية وتزداد حمى الاعتصامات والمظاهرات الطلابية بقرار الحكومة الذي جعل مصاريف قبول الطلاب الجدد بالجامعات بالدولار الأمريكي!(119)

ويجئ عام 1997 ليكون الأسوأ من نوعه للبشير وخليله الترابي. إذ صعّدت قوات التجمع الوطني بقيادة جارانج وتيرة عملياتها العسكرية في يناير بهجومها الكاسح على مناطق في شرق وجنوب شرق السودان انطلاقا من أراضي إريتريا وأثيوبيا، وتمكنت من السيطرة على مدينتي الكرمك وقسيان. ويجئ رد فعل النظام هستيريا، فتم إغلاق جامعة الخرطوم وإعلان حالة التعبئة العامة وزيادة التجنيد القسري.(120) ويرفض النظام المصري توسلات السلطة السودانية ويقطع الطريق على مساعيها الدبلوماسية بإعلانه أن السودان لا يتعرض لأي هجمة صليبية وأن الأمر شأناً داخلياً سودانياً صرفاً. ويبادر النظام المصري إلى حث مجلس الأمن على التوسع في العقوبات لتشمل حظر جوى لعرقلة إمكانيات الإمداد الإيرانية.

استمر جارانج في التقدم وفتح جبهات جديدة ومنها الجبهة الأوغندية فاستولى بقواته في مارس على مدينتي كايا وجامولى، واحتلت قوات المعارضة حامية فيرافيت قرب الحدود الإريترية ثم احتل جارانج مدينة داراب في إقليم بحر الغزال.(121)

وتتوسع حملة النظام في التجنيد القسري للشباب، فأصدر البشير في 29 مايو قراراً بتجنيد طلاب الشهادة الثانوية الذكور البالغ عددهم 161000 طالب والزج بهم في الحرب بالجنوب كشرط رئيسي لانضمامهم للجامعة لاحقاً. وينجح النظام في عقد صفقة مع رياك مشار وبعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن جارانج في إبريل ليكون ذلك دفعة لا بأس بها للجيش السوداني، وتتمكن الحكومة من تحقيق بعض الانتصارات باسترداد بعض المناطق من المعارضة في أواخر مايو.(122)

وتعتقد الإمبريالية الأمريكية أن الوقت قد حان لكي يعود النظام السوداني إلى رشده، أي إلى حظيرة الترتيبات الإمبريالية في القرن الإفريقي – بعد أن لقن درساً قاسياً بعمليات التجمع العسكرية الموجعة. فتبدأ مفاوضات سلام بين الحكومة والحركة الشعبية في نيروبي في 29 أكتوبر. انتهى المؤتمر بالفشل الذريع بسبب تعنت الحكومة السودانية واستخدامها مطالب جارانج (الكونفدرالية) كتعليل لإفشالها المفاوضات.(123) ولكن مطالب جارانج الكونفدرالية مزايدة وتشدد يمكن التراجع عنها سريعاً ولكنهما ضروريان للوصول إلى الحد الأدنى من مطالب جارانج "الوحدوية" البرجوازية عند التفاوض مع نظام مثل نظام الجبهة. وقد قام جارانج بعد نهاية المؤتمر بزيارة فورية إلى القاهرة للقاء كبار المسئولين وطمأنتهم على استمرار تمسكه بهدف السودان الموحد العلماني.

وأصاب تعنت النظام السوداني الإدارة الأمريكية بالحنق البالغ وأحبط آمالها في أن تكون مفاوضات نيروبي "مدريد" شرق أوسطية جديدة، تنهى صراعاً مستنزفاً بمفاوضات شاملة لأطراف النزاع تحت رعاية الإمبريالية الأمريكية وكانت الإدارة الأمريكية هي المنظم الأساس لـ (نيروبي) وتكفلت بجميع نفقاتها وحضر جلستها الافتتاحية مراقبون أوربيون وإسكتلنديون وروس وصينيون وأمريكيون. أفبعد كل ذلك يفسد الترابي الطبخة الإمبريالية التي أعدتها الولايات المتحدة ؟! اندفعت الإدارة الأمريكية لتصعيد المواجهة، فأعلنت تطبيق قوانين المقاطعة على السودان التقت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية بقادة التجمع في كمبالا وتعلن تأييدها الكامل لإسقاط نظام البشير.(124)

دور التجمع الوطني الديمقراطي:

ومن الضروري إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه التجمع الوطني الديمقراطي في الصراع بالسودان. فهناك الكثير من اللغط في صفوف اليسار المصري (والعربي) حول ذلك، ويحلو للبعض تصوير الصراع على أنه صراع "الديمقراطية" في مواجهة

"الاستبداد العسكري الفاشي"، ويتبع ذلك تأييد التجمع والتهليل له في مواجهة الترابي والبشير، وبالنسبة للحزب الشيوعي السوداني فإن الأمر محسوم، فهذا التجمع هو "صيغة تفتقت عنها عبقرية الشعب السوداني للتخلص ليس فقط من نير ديكتاتورية الجبهة الإسلامية الدموية، وإنما من خناق الأزمة الممتدة منذ فجر الاستقلال في بلادنا"! (125) أي أن التجمع هو الجبهة الشعبية التي لا مناص من الدخول فيها، ويا لها من جبهة !

إن تجمع الصادق/الميرغني ليس سوى الذراع المكملة للعمليات البرجوازية الشمالية الهادفة لإخضاع الجنوب ووضع السودان في مكانه "الطبيعي" على خرائط الإمبريالية الأمريكية بالمنطقة. فعندما كانت الجحافل الترابية تجتاح الجنوب في 1992 لم يحرك التجمع ساكناً ولم يستجيب لدعوة جارانج بحمل السلاح ضد الحكومة، وفى بداية انقلاب البشير أصلاً اختفى المهدى 3 أيام بلياليها من أمام دباباته إفساحاً مقصوداً للطريق حتى يعود النظام في الشمال وينتهي تدهور الأوضاع في الجنوب، وحتى 1995 استمر الصادق في التمسك بمبدأ "الجهاد المدني" الرافض للعنف المسلح والداعي للتغير السلمي والتدريجي عن طريق مؤتمرات دستورية وإلى آخره من صراعات السيد المهدي.

إما إذا كان الترابي قد فشل في مهمته المقدسة بالجنوب فيجب إذن احتواء هؤلاء الجنوبيين وضمان عدم خروج تحركاتهم عن إطار السودان البرجوازي الموحد وتفضح ممارسات التجمع نفسها ممثلة في البطيء الشديد التي كانت تسير عليه العمليات الشرقية تحت دعوى عدم كفاية الموارد (موارد بيتي المهدى والميرغني كبار ناهبي قوت الشعب السوداني !). ولم يقدم التجمع على المشاركة في عمليات 1997 الشرقية إلا مجبراً لإضفاء بعض الجدية على تخاذله السياسي الفاضح ولاحتواء انتصارات الجيش الشعبي. تلك الرغبة في الاحتواء التي دفعت التجمعيون إلى مباركة تفاوض الحركة الشعبية مع نظام الترابي في نيروبي بالرغم من صراعهم وعويلهم بضرب مقاطعة النظام وعدم التفاوض معه، فكل شئ مباح من أجل احتواء الجنوب.

وتكتمل مهزلة التجمع على طريقة "إن لم تستح فافعل ما شئت"، فرأينا المهدى وربيبه الميرغني يتحدثان عن ضرورة "الانتفاضة الشعبية المحمية بالسلاح" لإسقاط نظام الجبهة! أية انتفاضة؟ وأية شعبية يا سادة؟! فأنتم تعلمون جيداً أنكم أول من ستصيبيهم لهيب نيران غضب الجماهير. فكم من الانتفاضات اندلعت لتواجهكم؟ وكم من الانتفاضات اضطررتم لركوب موجتها لتفريغها من مضمونها وتصفيتها؟! ويمثل التجمع الكارت الأخير التي قد تلجأ إليه البرجوازية السودانية في حالة حدوث انتفاضة جماهيرية فهنا سيلعب التجمع (في ظل غياب حزب جماهيري ثوري حقيقي) دوراً لا غنى عنه في امتصاص الموجة الثورية والوقوف بمحتواها عند مستوى الليبرالية الديمقراطية البرجوازية بمؤسساتها فارغة المكنون مثل البرلمان. هذا هو التجمع وهذا هو دوره الحقيقي وكفاكم استخفافاً بالجماهير، تلك الجماهير التي بدر منها في عام 1997 تحركات نضالية رائعة. فأضرب المدرسون وموظفو وزارة التربية والتعليم بولاية نهر النيل في أكتوبر احتجاجاً على عدم صرف مرتباتهم وأيد إضرابهم اتحاد الطلبة في الولاية، وعمت المظاهرات أهم درمان في نفس الشهر ورددت الشعارات المناهضة للحكومة والساخطة على تردي الأوضاع المعيشية وقام المتظاهرون بحرق إطارات السيارات على الطريق الرئيسي الذي يربط أم درمان بضاحية الثورة، وشهدت الجامعات على مدار العام إضرابات واعتصامات طلابية احتجاجاً على إصرار إدارة الجامعة قبول طلاب ممن لم يتح لهم مجموعهم في الثانوية العامة دخول الجامعة – بالعملية الصعبة، واحتجاجا على تجنيد أكثر من 70000 طالب قسرياً ليكونوا وقوداً للحرب في الجنوب، فاضطرت الحكومة إلى إغلاق جامعة الخرطوم وجامعات أخرى لمدة 10 شهور كاملة (يناير إلى أكتوبر) لتجنب الصدامات مع الطلبة. وقامت أمهات الطلبة المجندين بمظاهرات ضد الحكومة في أواخر العام رافضين فيها ترحيل أبناءهم إلى مناطق العمليات،(126) وينتهي العام بمظاهرة قوامها 3000 محام.

وقد نظرت بعض قطاعات شباب اليسار السوداني لقوات التجمع (وقوات جارانج) وأسلوب حرب العصابات كالخلاص الوحيد؛ والحل الراديكالي للإطاحة بالدولة الرأسمالية السودانية. ولكنهم بذلك أيضاً يتخلون عن أبسط مبادئ الاشتراكية –مثلما فعل رفاقهم في 1969– وهو "التحرر الذاتي للطبقة العاملة"، فالاشتراكية لا تأتي عن طريق نخبة مسلحة تختبئ في الأحراش أو الجبال بعيدة عن نضالات المصانع في المدن؛ تقفز للاستيلاء على السلطة لتقوم بـ"تحرير" جموع ملايين العمال؛ الذين يقتصر دورهم في تلك الحالة على التهليل أو التصفيق للـ"أبطال المحررين" بدون المشاركة في تحرير أنفسهم. ولا تفرز حركات الكفاح المسلح –في حالة وصولها للسلطة– سوى أنماط أخرى من النظم الرأسمالية (مثل رأسماليات الدول في كوبا والصين على سبيل المثال).

واستمرت المواجهات العسكرية طوال عام 1998 بين الحكومة وقوات التجمع بقيادة جارانج ويستمر مسلسل الكر والفر، سقوط المدن ثم استعادتها، توسيع جبهة الحرب ثم تضيقها والضحايا يتساقطون بالعشرات على الجانبين في كل موقعة. ويزداد حجم الغضب الجماهيري في الشمال إزاء الحرب وسياسة تجنيد الطلاب فيضطر البشير إلى إقالة وزير الدفاع في يناير تحت ضغط شعبي معارض لسياسة التجنيد القسري، ولكن لم يحدث تغيير جوهري فيها، ويشهد شهر إبريل مأساة بمحاولة بعض طلاب ثانوي المجندين في معسكر العليقون الفرار منه لقضاء إجازة عيد الأضحى مع ذويهم فيفتح حراس المعسكر عليهم النار أثناء هروبهم إلى النيل فقتل وغرق حوالي 160 طالباً. ويحتشد في مايو أهالي طلاب الثانوي أمام قاعات الامتحانات لمنع اقتياد أبنائهم لمعسكرات الخدمة.(127) وكمحاولة لاحتواء الغضب الشعبي تصدر الحكومة دستوراً جديداً في يوليو و"قانون التوالي" الذي يسمح بتعددية حزبية زائفة وفارغة المضمون. وفى أغسطس تفشل جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في أديس أبابا لتعقبها ضربات أمريكية جوية لمصنع أدوية بالخرطوم تحت زعم أن المصنع مملوك لأسامة بن لادن ويساهم في صنع الأسلحة الكيماوية، ولكن لم تكن الضربات سوى استمرار لمحاولات الإدارة الأمريكية لكسر تعنت الحكومة السودانية ولاستعادة هيبة الإمبريالية الأمريكية بعد تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام.

الإسلاميون والجيش... انهيار التحالف:

وبحلول عام 1999 بدا واضحاً للنظام السوداني أنه يسير في طريق مسدود. ووجدت المؤسسة العسكرية أن تحالفها مع الإسلاميين قد أخفق في تحقيق أهدافه إخفاقا شديداً... فلم يُهزم الجنوب واستمر استنزافه الرهيب لموارد البلاد؛ ولم يخرج السودان من أزمته الاقتصادية المستفحلة وتعرض الأمل الأخير في إنقاذه (مشروعات استخراج البترول) لمخاطر هجمات الجيش الشعبي ؛ وفوق كل ذلك ازدادت عزلة النظام عن باقي دول المنطقة بسبب توجهات الترابي الإسلامية ؛ واجتر عداء الإمبريالية الأمريكية. وبالتالي بدأت السلطة في "العودة إلى رشدها" وتطلب المغفرة. وخلف الكواليس نشأ صراع بين الجيش والإسلاميين الذين أصبحوا عبئا ثقيلا على النظام.

بدأت المساعي من قِبَل الحكومة السودانية لتخفيف حدة النزاع على محورين: الأول: تهدئة النزاع مع دول الجوار وتحسين العلاقات باتفاقيات مشتركة لوقف تقديم الدعم لحركات التمرد، الثاني وهو الأكثر سهولة: التفاهم مع قيادات التجمع التقليدية. فتزايدت لقاءات المسئولين السودانيين بنظرائهم المصريين وعاد الحديث عن "الشقيقة الكبرى التي نلجأ إليها وقت الشدة". وعقد البشير اتفاقية سلام بالدوحة القطرية مع النظام الإريتري في مايو، وبموجبها أوقف تأييده لمنظمة الجهاد الإريترية،(128) واتجه بعد ذلك لاستئناف العلاقات مع إثيوبيا – المقطوعة منذ 1995 – بوقف تأييد (جبهة تحرير أورومو) المعارضة للنظام الإثيوبي، وتُوجت عملية 'التطبيع' بزيارة البشير لأديس أبابا في نوفمبر لبحث زيادة التبادل التجاري وتصدير البترول الإثيوبي عن طريق بور سودان بعد إغلاق الموانئ الإريترية في وجهه نتيجة للحرب.(129) وأُبرِمَت اتفاقية سلام – تحت رعاية كارتر – مع الحكومة

الأوغندية في 8 ديسمبر، وعلى أساسها أوقفت الخرطوم توفير قواعد انطلاق لـ(جيش الرب للمقاومة) المعارض للنظام الأوغندي في مقابل وقف تقديم الدعم الأوغندي لجارانج. (130)

أما قيادات التجمع البرجوازية الانتهازية ذات الخبرة التاريخية في "التفاهم" والتوصل لحلول وسط مع الديكتاتوريات العسكرية فلم يكن احتواءها عسيراً بالرغم من عويلها المستمر بضرورة عدم التفاوض مع النظام وإسقاطه بالقوة. فبعد إحداث بلبلة شديدة في صفوف الحزب الاتحادي باستقطاب أمينه العام نفسه الشريف زين العابدين الذي عاد للخرطوم في 9 يونيو 1997 وأطلق دعوة للاتحاديين بالدخول في مفاوضات مع النظام،(131) اتجهت السلطة لاحتواء حزب الأمة وزعيمه المراوغ الصادق المهدي. بالرغم من تأكيدات الصادق وقرارات المؤتمر الرابع لحزب الأمة المنعقد بأسمرا في يناير 1998 التي نصت على: "الرفض القاطع للدخول في حلول ثنائية أو جزئية مع الحكومة"، وتقديم "الدعم اللامحدود لجيش الأمة للتحرير، ودعم الانتفاضة داخل السودان"(132)، إلا أن الصادق هرول بدون إخطار التجمع لمقابلة الترابي في مايو 1999 بجنيف، ثم عقد صفقة ثنائية مع الحكومة في نوفمبر بجيبوتي. وقد فجرت تحركات الصادق المزيد من الربكة في صفوف التجمع، وكما هو المتوقع انبرى الحزب الشيوعي السوداني للدفاع عن وحدة جبهته الوطنية المهلهلة، فأعلن في بيان له صدر بالقاهرة في 1999/11/27 عن استيائه لـ"وضع حزب الأمة نفسه خارج الإجماع الذي شيده التجمع الوطني الديمقراطي طيلة ما يزيد عن عشر سنوات" ودعا "أطراف التجمع للتمسك بوحدته". أي أن الحزب يناشد باقي قطاعات التجمع البرجوازية عدم خيانة القضية!

ثم يقدم البشير على فك التحالف مع الإسلاميين الذي بات عبئاً علي نظامه والعقبة الأساسية في طريق اندماجه مرة أخرى في المنظومة الإمبريالية بالمنطقة، فحّل البرلمان السوداني في 12 ديسمبر وأعلن حالة الطوارئ في البلاد مطيحاً بالترابي. واستقبلت جميع حكومات المنطقة الحدث بالتهليل. فعلى الفور أعلن مبارك تأييده لـ"القيادة الشرعية" بالسودان، وقام بزيارة سريعة لليبيا لمقابلة "الأخ العقيد" القذافي، وخرج "الزعيمان" بتصريحات مؤيدة لإجراءات البشير، وتبعتهم باقي حكومات المنطقة العربية والأفريقية، وجامعة الدول العربية. ويسافر البشير إلى ليبيا للقاء القذافي والرئيسين الأوغندي والإريتري لطمأنتهم على عودة "القيادة الشرعية"، ثم يصل البشير، بعد زيارة وزير دفاعه، لمصر للمرة الأولى منذ 6 سنوات فيُستقبل استقبال الأبطال، وتعلن القاهرة على الفور تطبيع العلاقات وإرسال سفيراً إلى الخرطوم. فالكل يتنفس الصعداء الآن لإقصاء الإسلاميين، واستعداد السودان لأخذ مقعده –مرة أخرى بين صفوف أصدقاء أمريكا– الذي ظل شاغرا في انتظاره الأعوام القليلة الماضية. وأعلن عمرو موسى وزير الخارجية المصري عن إنه تلقى اتصالات "إيجابية" من الإدارة الأمريكية حول الوضع العام بالسودان، ونفى عزمها على السعي بتقسيم السودان بمبادرة الإيجاد الأخيرة.(133)

يحلو للنظام المصري أن يتبارى في تأكيد تمسكه الأزلي بوحدة أراضي السودان في إطار مبادرته المشتركة مع ليبيا لحل النزاع بالسودان التي تطرح حوار شامل بين الحكومة والمعارضة الشمالية/الجنوبية، في حين أن مبادرة الإيجاد (هيئة التعاون الحكومي للتنمية التي تضم دول شرق القرن الإفريقي) والتي تلاقى استحساناً أمريكياً تركز على الحوار بين الحكومة وفصائل الجنوب وتتضمن حق تقرير المصير. ويشن الإعلام المصري حالياً حملة دعائية لإبراز النظام المصري في صورة المتصدي للمؤامرات الأجنبية على تقسيم السودان، ولكن الحقيقة مغايرة لذلك، فكل ما يهم الإدارة الأمريكية –التي لا تريد إقحام نفسها في تعاملات دبلوماسية مع النظام الليبي– هو احتواء النزاع الجنوبي واستعادة السودان في محيط نفوذها الإمبريالي بالمنطقة ولا يهم من هو الجالس على كرسي الحكم: الصادق، الميرغني، أو الترابي طالما توافقت سياساتهم مع خططها وترتيباتها. وحق تقرير المصير المطروح في مبادرة الإيجاد سيكون منتهاه مثل جميع وعود حق تقرير المصير التي سبقته الصادرة من الحكومة السودانية، أو من أي دولة أخرى.

خاتمة:

ويبقى الآن التأكيد على المهام المطروحة على الثوريين اليوم بالسودان... على رأس تلك المهام يأتي الشروع في تأسيس حزب ثوري يضم طليعة الطبقة العاملة السودانية لقيادتها في انتفاضتها الثورية القادمة؛ والاشتباك في الصراعات والنضالات اليومية التي تحدث بالمجتمع السوداني. هذا بالإضافة إلى الدعاية والتحريض بين صفوف الجماهير الشمالية حول حق الجنوب في الانفصال وبين صفوف الجنوبيين حول ضرورة إقامة علاقات بين حركة تحررهم الوطني والنضالات الجماهيرية الشمالية، فسقوط النظام البرجوازي في شمال السودان على يد العمال والفلاحين هو الضمان الأكيد لتحرر الجنوب، وليس اللجوء للدول الإمبريالية وأو برجوازيات المنطقة مثلما يفعل جارانج؛ وتأييد نضال الجنوبيين ضد الحكومة السودانية سيضعفها بشدة وسيسهل وصول العمال الشماليين للسلطة. ومن الضروري أيضاً كشف قيادات التجمع التقليدية وإظهار طبيعتها الرجعية التي لا تختلف كثيراً عن نظام البشير، وإزالة الأوهام حول الدور الذي قد تحاول أن تلعبه فلول التجمع بعد تصدعه.

إن هذه المهام ليست وصفة سهلة أو روشتة سحرية للثورة السودانية. ولكن استقرائنا للتاريخ وخبرات نضال الطبقة العاملة السودانية والعالمية المتراكمة على مدار قرن تشير إلى أن توافر تلك الظروف الذاتية سيرجح إلى حد كبير كفة العمال السودانيين في انتفاضتهم الثورية القادمة.

الــهـو امـش:

1. ماركاكيس، جون. الصراع القومي والطبقي في القرن الإفريقي. لندن: كامبريدج يونيفر ستى برس، 1987. ص21.
2. واربرج، جابرييل. الإسلام والقومية والشيوعية في مجتمع بدائي. لندن: فرانك كاس، 1978. ص5.
3. القدال، محمد سعيد. تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955. القاهرة، 1993. ص69 - 70.
4. نفس المصدر، ص 72 - 73.
5. واربرج، ص7.
6. وود وود، بيتر. السودان 1898 - 1989. لندن :ليستركروك،1990. ص23.
7. وود وود، ص 14 - 15.
8. ماركاكيس، ص41.
9. نفس المصدر، ص 46.
10. واربرج، ص 24، 26.
11. ماركاكيس، ص 46 - 47.
12. نفس المصدر، ص 48 - 49.
13. القدال، ص339.
14. واربرج، ص95 – 96.
15. نفس المصدر، ص 97 – 98.
16. وودورد، ص 83.
17. واربرج، ص 74 – 76.
18. نفس المصدر، ص 76 – 77.
19. وودورد، ص 88.
20. واربرج، ص 83 – 84.
21. دالى، م.و. وأحمد علاواد سيكانيجا. الحرب الأهلية في السودان. لندن : بريتيش أكاديميك برش، 1993. ص12.
22. ماركاكيس، ص 77.
23. وودورد، ص 97 – 98.
24. واربرج، ص 100 – 101.
25. نفس المصدر، ص 101 ، 104 ، 105
26. القدال، محمد سعيد. معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. بيروت : دار الفارابى، 1999. ص 97.
27. واربرج، ص 106.
28. ماركاكيس، ص 72.
29. وودورد، ص 107.
30. واربرج، 108 – 109.
31. ماركاكيس، ص 82.
32. واربرج، ص 109.
33. نفس المصدر، ص 110 – 112، 114.
34. نفس المصدر ، ص 114.
35. وودورد، ص 108.
36. نفس المصدر، ص 113.
37. لمزيد من التفاصيل راجع كتاب لينين "أمور السياسة الوطنية والأممية البروليتارية".موسكو: دار التقدم، 1977. (الطبعة الإنجليزية)
38. نقد، محمد إبراهيم. قضايا الديمقراطية في السودان. دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1992 ص112.
39. دالي، ص 89 - 90.
40. وودورد، ص 111.
41. واربرج، ص 115 – 116.

42. نفس المصدر، ص116.
43. جريش، آلان. "الضباط الأحرار والرفاق". إنترناشونال جرونال أوف ميدل إيست ستاديز (21) عام 1989 ص 396.
44. ماركاكيس، ص 85.
45. نفس المصدر، ص 161.
46. نفس المصدر، ص 83.
47. وودورد، ص 112.
48. ماركاكيس، ص 85.
49. واربرج، ص 120.
50. ماركاكيس، ص 85.
51. جريس، ص 394.
52. نفس المصدر، ص 393.
53. نفس المصدر، ص 396.
54. نفس المصدر، ص 397 – 398.
55. نفس المصدر، ص 398 – 399.
56. نفس المصدر، ص 400.
57. نفس المصدر، ص 400 – 403.
58. نفس المصدر، ص 405.
59. نفس المصدر، ص 405.
60. واربرج، ص 131.
61. جريش، ص 405.
62. واربرج، ص 132.
63. نفس المصدر، ص 135.
64. نفس المصدر، ص 139.
65. ماركاكيس، ص 210.
66. دالى، ص 44 - 45.
67. ماركاكيس، ص 211 – 213.
68. دالي، ص20.
69. ماركاكيس، ص 213.
70. هارمان، كريس. النبي والبروليتاريا. القاهرة : كراسات اشتراكية (2). ص 61.
71. نفس المصدر، ص 60.
72. نفس المصدر، ص 60 - 61.
73. ماركاكيس، ص 211.
74. دالى، ص 21.
75. هارمان، ص 60.
76. الإنترنت : www. Sudan. Net
77. دالى، ص 124 – 125.
78. لوس أنجلوس تيمز، 1985/4/11، ص 16.
79. دالي، ص 126 ، 128.
80. نفس المصدر، ص 127.
81. الإنترنت: www. Sudan. Net
82. كوك، بيتر نيوت. الحكم والصراع في السودان:1985 – 1995. هامبرج دويتش أورينتال، 1996:ص21.
83. الأهالي،85/4/10، ص 2.
84. كوك، ص 21.
85. نقد، ص 48.

86. نيويورك تايمز، 1985/11/8، ص 1.
87. كوك، ص 25، 55.
88. وودورد، بيتر. السودان بعد النميري. روتلدج، لندن : 1991. ص 32.
89. هارمان، ص 59.
90. دالي، ص85.
91. كوك، ص59.
92. نفس المصدر، ص 63، 64.
93. نفس المصدر، ص 64.
94. دالى، ص 152.
95. كوك، ص 66 – 67.
96. دالى، ص 85 – 86.
97. كوك، ص 68.
98. نيويورك تايمز 1988/12/28 صفحة 7، 1988/12/29 صفحة 1.
99. دالى، ص 137.
100. كوك، ص 71.
101. هارمان، ص 62.
102. اليسار، العدد العاشر، ديسمبر 90، ص 67.
103. يونجو – بور، بنايه."أزمة السودان المتفاقمة". تقرير الشرق الأوسط. سبتمبر أكتوبر 1991، ص 9 - 13
104. "نشطاء بلا حقوق" تقرير السودان 1989 – 1999، ص 16.
105. كوك، ص 174 – 175.
106. نفس المصدر، ص 177 – 179.
107. نفس المصدر، ص 179.
108. نفس المصدر، ص 183.
109. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. تقرير 1995. القاهرة: مركز ابن خلدون، ص120.
110. تقرير المجتمع المدني لعام 1994، ص 127.
111. نفس المصدر، ص 118.
112. تقرير المجتمع المدني لعام 1993، ص 120.
113. تقرير 1994، ص 113.
114. نفس المصدر، ص 121.
115. تقرير 1995، ص 119 – 120.
116. نفس المصدر، ص 120 – 121.
117. نفس المصدر، ص 123.
118. نفس المصدر، ص 124 – 127.
119. تقرير 1997، ص 76، 90.
120. تقرير 1998، ص 49، 58.
121. نفس المصدر، ص 58.
122. نفس المصدر، ص 58 – 59.
123. نفس المصدر، ص 60.
124. نفس المصدر، ص 53.
125. البيان الصحفي للمؤتمر الثالث لفروع الحزب الشيوعي السوداني بالخارج.
126. تقرير 1998، ص 64 – 65.
127. تقرير 1999، ص 85 ، 87 ، 104.
128. تقرير وكالة AFP الاخبارية، ديسمبر 21.
129. تقرير وكالة AFP الاخبارية، نوفمبر 20.

130. تقرير وكالة رويترز الاخبارية، ديسمبر 8.
131. تقرير المجتمع المدني لعام 1998، ص61.
132. تقرير المجتمع المدني لعام 1999، ص101.
133. تقرير وكالة AFP الاخبارية، ديسمبر 26.